الأمم المتحدة

A/64/PV.77

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٧٧**
الثلاثاء ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونثي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل باراغواي، الذي سيتكلم بالنيابة عن البلدان النامية غير الساحلية.

السيد أريولا راميريز (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شعور مجموعة البلدان النامية غير الساحلية بالارتياح حيال عقد الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية، الذي يتسم بأهمية خاصة في ضوء مؤتمر القمة المقبل بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر في نيويورك.

كما نغتنم هذه الفرصة لنعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يشكّل تمويل التنمية جزءا من التحدي الأساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة لأكثر الاقتصادات الضعيفة، مثل اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، فإن الأمر الأساسي هو أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعت في مونتيري والدوحة. وتزداد أهمية ذلك نظرا لضعف بلداننا، الذي كشفته بشكل صارخ الأزمات المختلفة التي تواجه العالم.

ولذلك نحن نؤكد مجددا على الحاجة إلى إجراء إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي بغية التركيز على الجهود الإنمائية، وبهدف ضمان مشاركة أكثر شمولا للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة، وأيضا مع كفالة اتساق أكبر للسياسات على الصعيد العالمي.

لقد أوجدت الأزمة المالية والاقتصادية فرصة لإجراء تصويبات عاجلة وضرورية في الهيكل المالي المتعدد الأطراف، الذي ينبغي أن يتجاوز حالات الطوارئ الناجمة من الأزمات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الأخيرة. ولا بد أن تكون الإصلاحات هيكلية وهادفة إلى تحويل العلاقة بين المؤسسات المالية والبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نحن نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها هيئة عالمية، أن تضطلع بدور محوري في كفالة نجاح جهودنا الرامية إلى تحسين التعاون والاتساق الدوليين في المجالات الاقتصادية والمالية.

ويؤدي افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى إمكانية الوصول إلى الموانئ الأجنبية إلى ضرر متأصل ينجم في عدم قدرة منتجات صادراتنا على المنافسة. وأدى إلى تفاقم ذلك الحرمان الجغرافي انهيار التجارة الدولية من جراء الأزمة المالية والاقتصادية، التي لا بد أن يضاف إليها اضطراب أسعار الغذاء والسلع الأخرى وتشديد شروط الائتمان على الصعيد الدولي.

ونحن نشجع الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية ونحث البلدان المتقدمة النمو على تجنب الاستسلام لإغراء تنفيذ التدابير التجارية الحمائية، التي يمكنها أن تزيد من تفاقم الآثار السلبية للأزمات المتعددة.

إن الديون الخارجية على البلدان النامية تعوق فرص النمو والتنمية في الأجلين المتوسط والطويل. وفي ظل هذه الظروف، نحن نرى أن ثمة حاجة إلى التوافق في البحث عن آلية لتخفيف عبء الدين الخارجي على البلدان النامية. ونعتقد أن اتخاذ مثل تلك الخطوة سيكون مبادرة سياسية إلى حد كبير، ولكنه ذو تأثير اقتصادي كبير.

وتؤمن البلدان النامية غير الساحلية بمفهوم مفاده أن كل بلد مسؤول عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية بالذات. كما ندرك أن حشد الموارد المحلية أداة أساسية في مكافحة الجوع والفقر وأوجه عدم المساواة التي تؤثر علينا. كما أننا على اقتناع بأنه لا بد من تعزيز التعاون الدولي بجميع جوانبه، بما في ذلك التعاون بين الجنوب والشمال وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي ذلك الصدد، يوفر برنامج عمل المآتي إطارا ملموسا للتعاون بين بلدان العبور والبلدان النامية غير الساحلية، بدعم الشركاء الإنمائيين.

وأخيرا، فإن البلدان النامية غير الساحلية ستتابع باهتمام خاص البحث عن مصادر ابتكارية للتمويل بوصفها استكمالا للمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي أن تكون هدفنا النهائي. ونحن نعتقد أن هذه المناقشة ستقدم إسهاما حاسما في تحقيق تلك الغاية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، الذي سيتكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

السيد غونسالیس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وما زالت الجماعة ترى أنه لا بد للأمم المتحدة، وبدعم عضويتها العالمية وشرعيتها ووفقا لولايتها بموجب الميثاق، أن تمكّن من الاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الاقتصادية والمالية. ولذلك نحن نرحب بعقد الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية. وإذ نتأمل موضوع الحوار – ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“ – فإنه قل من يمكنه الشعور بالرضا حيال العمل الذي أنجز حتى الآن، وبخاصة فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات بدعم التطلعات الإنمائية للبلدان النامية.

وإلى حد كبير لا يزال لا يتم الوفاء بالوعود التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإنشاء نظام تجاري أكثر توجها نحو التنمية، وتوسيع تخفيف عبء الديون وزيادة الديمقراطية والشفافية في صنع القرار الدولي ووضع القواعد. فعلى سبيل المثال، بعد مرور ثماني سنوات اليوم على التعهدات النبيلة لتوافق آراء مونتيري، ما زلنا نتساءل عن صدق الالتزامات بتقدم المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ أن غالبية البلدان المتقدمة النمو ما زالت بعيدة كل البعد عن النقطة المرجعية التي حددتها طوعا – بكثير من الصخب – في مكسيكو. والتعهدات الكبيرة التي قطعت في غينيغلز وفي الاجتماعات الأخيرة لمجموعة العشرين أصبحت جوفاء بشكل مماثل.

وفي الجانب الآخر من سجل الشراكة العالمية من أجل التنمية، تولت البلدان النامية المسؤولية الأولية عن نموها وتنميتها بالذات. وقمنا بتعزيز ممارسات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتهيئة بيئات تمكينية محلية لتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وتشكل الجماعة الكاريبية نموذجا لتلك الإنجازات التي تحرزها البلدان النامية. بل ذهبنا إلى أكثر من ذلك بإنشاء سوق واحدة بإطار مؤسسي داعم، ونحن نحرز تقدما طيبا نحو إنشاء اقتصاد واحد.

غير أن منطقتنا لا تزال تشهد تدهور شروط التجارة وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي، وزيادة عبء الديون والتهديدات التمييزية وغير العادلة للقطاعات الرئيسية المدرة للدخل مثل الأعمال التجارية الدولية والسياحة. وازدادت تلك التحديات سوءاً خلال الأزمة المالية والاقتصادية وأدى إلى تفاقمها بشكل إضافي زيادة مستويات ضعف بلدان الجماعة الكاريبية، بما في ذلك تكرار وقوع الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير والجفاف، والآثار السلبية المتزايدة لتغير المناخ.

إن جهودنا للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي يعوقها باستمرار وجود بيئة اقتصادية دولية غير مهيأة بشكل واف لإيلاء الاهتمام المناسب للاحتياجات الخاصة ولأوجه ضعف دول الجماعة الكاريبية الصغيرة النامية المتوسطة الدخل. ونحن نؤكد مجددا على ضرورة النظر الإضافي في تلك المسائل في إطار تمويل عملية التنمية.

وفي محاولاتنا لتعزيز اتساق واستمرار النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، علينا أن نضع نصب أعيننا ضرورة تقديم المساعدة المتفاوتة والمستهدفة إلى الدول الصغيرة النامية المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون وغيرها من مجموعات الدول المعرضة للخطر.

ولا تزال منطقتنا تصارع آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وإلى حد كبير لا تزال اقتصاداتنا في حالة كساد، إذ أن إيرادات قطاعاتنا الرئيسية المدرّة للنقد الأجنبي، مثل السياحة، مستمرة في التدهور. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الطلب الإجمالي في جميع أنحاء المنطقة، وارتفاع البطالة وتدهور الموقف المالي وحالة الديون في معظم دول الجماعة الكاريبية. ولا تزال قائمة التوقعات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل، إذ أننا سنواصل الإحساس بالآثار الآجلة للأزمة لبعض الوقت في المستقبل.

والعديد من تدابير التخفيف التي يلزم اتخاذها استجابة لتلك الأزمة ليست جديدة أو موضع تنازع. وتعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الذي عقد في تموز/يوليه الماضي بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٦٣/٣٠٣)، التي اعتمدت بتوافق الآراء، الاتفاق الدولي على الخطوات التي علينا اتخاذها. ومن ضمن تلك الخطوات توسيع إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسّرة للاستجابة للأزمة، وإجراء إصلاحات في إدارة المؤسسات المالية الدولية، وإزالة الشروط المسايرة للدورات

الاقتصادية وغير المبررة، والنظر في العوامل خلاف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لأنه مؤشر سيئ للاستدامة الاقتصادية. وينبغي منح البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون وأيضا المعرضة إلى حد كبير للصدمات الخارجية وتواجه تحديات كبيرة متعلقة بالتنمية المستدامة إمكانية الحصول على القروض بشروط ميسّرة وعلى التمويل من المؤسسات المالية الدولية بغية مساعدتها على التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية.

وفي ذلك الصدد، نحن نرحب بالالتزام الذي قطعه البنك الدولي في اجتماع ما بين الدورات الحادي والعشرين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في روسو، بدومينيكا، الشهر الماضي بغية تشجيع المؤسسات المالية الدولية الأخرى على جعل بلدان الجماعة الكاريبية مؤهلة للحصول على القروض بشروط ميسّرة على أساس عوامل ضعفها ومرونتها المعروفة، نظرا لأن نصيب الفرد من الدخل بحد ذاته ليس مؤشرا كافيا لقدرات أي بلد على تحقيق التنمية المستمرة. ولا بد أن يصبح ذلك الوعد واقعاً إذا أريد لمنطقتنا أن تتعافى من الأزمة.

وظل تأثير الأزمة على قطاعنا للسياحة أسوأ بكثير من جراء فرض أحد مراكزنا الرئيسية للسياحة رسوما على المسافرين جوا. وكرر زعماؤنا مؤخرا شعورهم الجماعي بالقلق حيال التأثير الضار لرسوم السفر جوا على السياحة، وهي أهم قطاع اقتصادي للجماعة، وعلى صناعات الخدمات المتصلة بالسياحة. كما بيّن الزعماء أن النطاق الذي وضعت فيه الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية نطاق غير عادل وتمييزي ويجعل المنطقة في وضع تنافسي ضعيف.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق حيال الميل المتزايد نحو تولي المجموعات المحدودة العضوية صلاحيات لصنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. وسنبدد الفرص لإنشاء نظام عادل وأكثر إنصافا للإدارة العالمية إذا ظلت المسؤولية عن وضع القواعد وصنع القرار مُناطة بالمجموعات المحدودة العضوية غير المسؤولة سوى أمام أنفسها ولا تولي الاعتبار الواجب للبلدان التي تضررت بشكل حاد من إجراءاتها. والجماعة الكاريبية لا تجلس على طاولة مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ولكن قرارات تلك المجموعات الحصرية ترسل موجات الصدمات إلى اقتصاداتنا المحلية وغالبا ما تحدث آثارا سلبية على حياة شعوبنا وسبل كسب معيشتها.

وتكرر الجماعة الكاريبية دعوتها إلى الاختتام الحسن التوقيت لمفاوضات جولة الدوحة الإنمائية بغية كفالة أكمل تحقيق للأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. وحالات التأخير المستمرة في المفاوضات تعرض للخطر الوعود الإنمائية للبلدان النامية. ولذلك نحن نحث جميع الشركاء الرئيسيين في المفاوضات على إبداء المرونة وعلى المشاركة البناءة بغية تسيير الاختتام المبكر للجولة بطريقة تضع التنمية في صميم الجولة.

وفي ذلك السياق، نتوقع للبُعد الإنمائي للجولة أن يشمل، ضمن أمور أخرى، زيادة في إمكانية الوصول الفعال إلى الأسواق في المجالات ذات الأهمية التصديرية للمنطقة؛ واعترافا حقيقيا بأوجه التفاوت بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، التي تحددها عدة عوامل، بما في ذلك حجم اقتصاداتنا وقدرات العرض والقدرات المؤسسية والتنظيمية؛ والحساسية الحقيقية لشواغل التكيف الناجمة عن الإصلاحات التجارية وتحرير التجارة؛ والتأييد التام للاقتراحات التي تطرحها مجموعات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة واعتماد هذه الاقتراحات.

وقبل أن أختتم بياني، تود الجماعة الكاريبية أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتبرز الاحتياجات المالية والإنمائية العاجلة والحادة لدولة هايتي الشقيقة. فشعب هايتي البطل يصارع تداعيات زلزال ذي أبعاد أسطورية. ومع أن استجابة المجتمع الدولي كانت قوية وهامة، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولئن كانت هايتي مغمورة بتعهدات تقديم الدعم، فإن هناك حاجة عاجلة إلى الوفاء بتلك التعهدات في أقرب وقت ممكن. وفضلا عن ذلك، تدعو الجماعة الكاريبية المؤسسات المالية الدولية والبلدان الشركاء إلى تقديم الدعم في شكل دعم لميزانية حكومة هايتي. والأزمة الناجمة عن الزلزال الذي وقع في هايتي أمر يحصل بصورة منتظمة ولا يمكن معالجتها بسياسات العمل كالمعتاد.

ولا تزال الجماعة الكاريبية مقتنعة بأنه، إذا أريد للجميع أن يشاركوا فوائد العولمة، على المجتمع الدولي أن يفي بالوعود التي قطعها في مونتيري وغيرها من الأماكن بشأن التجارة والمساعدة الإنمائية وتخفيف الديون وتعزيز النظام المالي الدولي. ويمكن للجمعية أن تتأكد من استمرار دعم الجماعة الكاريبية ومشاركتها في هذه العملية بينما نسعى لضمان التنفيذ الكامل لتوافق آراء مونتيري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا، الذي سيتكلم باسم كندا ونيوزيلندا أيضا.

السيد غوليدزينوفسكي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وأستراليا. وفي ضوء القائمة الطويلة للمتكلمين، سأدلي بصيغة مختصرة بشكل طفيف لبياني.

إننا نجتمع معا اليوم بينما يخرج الاقتصاد العالمي – بصورة أبطأ مما ينبغي – من أكبر وأوسع انكماش منذ الكساد الكبير، الذي حصل في الثلاثينيات. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة غير مسبوقة بلغت ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، ولكن في البلدان النامية انخفض النمو الاقتصادي من نسبة ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى نسبة لا تزيد على ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتباطأ إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية، الناجمة مباشرة من أزمتي الغذاء والطاقة. وقدر البنك الدولي أن أزمة أسعار الغذاء وحدها دفعت ١٠٠ مليون شخص إلى براثن الفقر.

وبالرغم من تلك الانتكاسات، ما زالت كندا ونيوزيلندا وأستراليا ملتزمة التزاما كاملا بمساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم أكثر من أي وقت مضى، المطلوب اتخاذ إجراء عاجل ومنسق وحاسم لتسخير جميع الموارد العالمية المتاحة لبناء قدرة طويلة الأجل على الصمود أمام الصدمات وعلى تمويل التنمية المستدامة. ونحن نؤيد بقوة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ونرحب بالتقدم الذي أحرز منذ هذين الاجتماعين.

ولكن يتعيّن القيام بالمزيد من العمل. فإعادة العافية إلى الاقتصاد العالمي، بترسيخ الانتعاش وإرساء الأسس للنمو القوي والمستدام والمتوازن، يمكن أن تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومؤتمر قمة رؤساء مجموعة الثمانية الذي عقد في حزيران/يونيه سيوفر فرصة مفيدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في واشنطن، العاصمة، ولندن وبيتسبيرغ. وأود أن أبرز أربعة إجراءات رئيسية أخرى يلزم اتخاذها لبناء قدرة طويلة الأجل على الصمود أمام الصدمات وعلى تمويل التنمية المستدامة.

وأول هذه الإجراءات، وربما أهمها، هو الوفاء بالتزامات تقديم المعونة. والإجراء الثاني هو استكشاف إنشاء آليات تمويل وشراكات جديدة. والثالث هو تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والواسعة القاعدة والقيام بالمزيد من العمل بشأن التجارة والتنمية. والإجراء الرابع هو

جعل معونتنا أكثر فعالية. وأود أن أعود إلى العنصر الأول من تلك العناصر.

لقد قلت إننا سنواصل الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بتقديم المعونة. وفي الواقع، اتخذت كندا ونيوزيلندا وأستراليا خطوات لزيادة حجم المعونة التي تقدمها. وزادت أستراليا مساعدتها الإنمائية الرسمية بنسبة تربو على ٧٠ في المائة خلال الأعوام الخمسة الماضية – من ٢,٢ بليون دولار إلى ٣,٨ بليون دولار هذا العام. والتزمت الحكومة الأسترالية رسميا وعلناً بزيادة كبيرة إضافية في حجم المعونة حتى عام ٢٠١٥. وما زالت نيوزيلندا في الطريق نحو زيادة برنامجها للمعونة من ٤٧٠ مليون دولار في العام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٦٠٠ مليون دولار في نهاية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي العام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أوفت كندا بالتزامها بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا مقارنة بمستويات العام المالي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وهي في طريقها نحو مضاعفة المساعدة الدولية الشاملة لتصل إلى ٥ بلايين دولار في العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بمستويات العام المالي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وأنا أعتذر عن إيراد الكثير من الأرقام، ولكننا، في هذه المناقشة، نعتقد أن الأعداد هامة. ونحن البلدان الثلاثة، معاً، ندعو الآخرين إلى إعادة التأكيد على التزاماتهم القائمة بتقديم المعونة، والأمر الأهم، تحقيق تلك الالتزامات.

وفي العنصر الثاني المدرج في قائمتنا نحن نشجع على استكشاف تدابير مالية جديدة وإنشاء آليات وشراكات، وبخاصة الشركات التي تسخر القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تجري أستراليا مع إندونيسيا مبادلة للديون بمشاريع في مجال الصحة بلغت قيمتها ٧٥ مليون دولار، وخصصت مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لمرفق التمويل الدولي للتحصين. كما أن أستراليا ممثلة في فريق الأمم المتحدة الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتمويل تغير المناخ الذي أنشئ حديثا. وظلت كندا مساهما رائدا في آليات التمويل الجديدة، بما في ذلك بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لالتزام السوق المسبق لأمراض المكوّرات الرئوية ومبلغ ٢٥ مليون دولار لمرفق منطقة البحر الكاريبي للتأمين ضد أخطار الكوارث التابع للبنك الدولي.

كما أننا نعتقد أن دعم النمو الاقتصادي المستدام والواسع القاعدة، بما في ذلك تعزيز المزيد من التجارة الدولية، ما زال أمرا جوهريا للبلدان النامية بغية التعجيل بتخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية. وسنواصل دعم تحرير التجارة بشكل لا لبس فيه ومقاومة الحمائية. كما أننا ملتزمون بمساعدة البلدان النامية في الحصول على الفرص الاقتصادية الدولية. ولكن البلدان النامية تواجه العديد من التحديات في تحقيق فوائد زيادة التجارة. وسنواصل تقديم المساعدة للبلدان النامية بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام والواسع القاعدة وترجمة فوائد التجارة إلى إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد دفعنا، وسنواصل الدفع، نحو إحراز نتائج ناجحة في جولة الدوحة في عام ٢٠١٠. وذلك سيوفر زخما تمس إليه حاجة الاقتصادات النامية.

وأخيرا، وتمشيا مع تعهداتنا في إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، فإننا نجري مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى زيادة فعالية المعونة التي نقدمها. فعلى سبيل المثال، سنوجه مساعدتها بشكل متزايد عبر نظم الإدارة المالية العامة للحكومات الشريكة بغية دعم الخطط الوطنية المتفق عليها. والمثال الآخر هو التزامنا بتحرير المعونة تمشيا مع سياسات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإعلان باريس وبرنامج عمل أكرا. وتحرير المعونة سياسة إنمائية جيدة. وقامت أستراليا ونيوزيلندا على السواء بتحرير المعونة، وستحرر كندا كامل مساعدتها الإنمائية الرسمية في العام المالي ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتلك أربع مبادرات رئيسية – ولنسمّها التزامات – قطعتها كندا وأستراليا لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها الطويلة الأجل على الصمود واستعادة الزخم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يعلن وفد بلدي تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل غينيا الاستوائية بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وفي ضوء ذلك، يود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات من منظوره بصفته بلدا مصدرا للسلع.

وتحظى غانا بوفرة الموارد الطبيعية وهي تعول على صادراتها من السلع الأساسية في معظم إيراداتها من العملة الأجنبية. ويصدر بلدنا سلعا مثل الكاكاو والبن والذهب والماس والأخشاب وغيرها من المنتجات غير التقليدية. وبالرغم من ذلك لا تزال غانا تعول إلى حد كبير على المساعدة المالية والتقنية الدولية.

وفي مونتيري، عقدنا العزم على التصدي للتحديات المتعلقة بتمويل التنمية في جميع أرجاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية، بهدف القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة. وتم التوصل إلى توافق آراء مونتيري استنادا إلى الإيمان بأن التعاون الدولي من أجل التنمية ينبغي أن يعتبر شراكة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وتعهدت البلدان المتقدمة النمو باستكمال جهود البلدان النامية بزيادة المساعدة الإنمائية وإنشاء نظام تجاري موجه نحو التنمية وتخفيف عبء الديون وزيادة تمويل القطاع الخاص.

ويواجه البلدان المصدرة للسلع الأساسية تحديات مروعة تؤثر على قدرتها على حشد الموارد اللازمة لتمويل التنمية فيها. وأود أن أؤكد على محورية السلع الأساسية للآفاق الاقتصادية للعديد من البلدان النامية، نظرا لحقيقة أن السلع الأساسية ما زالت تشكل أساس اقتصادات تلك البلدان، وبخاصة أكثر البلدان فقرا. فهي تعول على ذلك القطاع في توليد الدخل وإيجاد الوظائف وفي إيراداتها من النقد الأجنبي. وأكدت لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي التابعة لرئيس الجمعية العامة على الأهمية المحورية لقطاع السلع ودعت المجتمع الدولي إلى استكشاف سبل للتخفيف من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية.

إن مسألة السلع الأساسية تشكل جزءاً من مجموعة من المشاكل المعقدة التي يتعين معالجتها بطريقة شاملة مع الأخذ في الحسبان العديد من الأسباب الأساسية. والمسائل العامة التي يلزم معالجتها بطريقة مستدامة تشمل قيود القدرة على العرض التي يعمل في ظلها منتجو السلع الأساسية، ونقص التنويع في إنتاج منتجي السلع الأساسية وقاعدة تصديرهم، والمشاركة الفعلية في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، وضرورة توفير بيئة تمكينية دولية، تشمل وضع نظام تجاري دولي منصف ويمكن التنبؤ به وقائم على قواعد.

وبالرغم من أن هناك بعض التعافي، لا تزال الأسواق متدنية ومتقلبة بشكل كبير. وقد تواصل حصيلة الصادرات وإيرادات الحكومة الانخفاض في العديد من البلدان النامية. ومن بين البلدان المصدرة الصافية للسلع الأساسية، فإن البلدان المنخفضة الدخل هي الأشد تضررا من تراجع أسعار السوق العالمية لأن الصادرات الأساسية تشكّل، في المتوسط، نسبة ٧٠ في المائة من مجموع صادراتها. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي حصة كبيرة من الإيرادات الحكومية من الضرائب المفروضة على تلك الصادرات.

وقد لا تتمكن العديد من البلدان النامية من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إذا لم تتخذ تدابير ملموسة وعاجلة للتصدي للتحديات المرتبطة بسوق السلع الأساسية. وفيما يلي بعض المسائل التي ينبغي تركيز الانتباه عليها.

أولا، المطلوب إجراء تحسينات كبيرة في المساعدة الإنمائية الدولية – باستهداف قطاع السلع الأساسية – لعكس تدني المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتنمية الزراعية. ثانيا، تقوم حاجة إلى زيادة فعالية مشاركة منتجي السلع الأساسية، وبخاصة مشاركة صغار الملاك في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة. ثالثا، تقوم حاجة إلى وضع استراتيجيات للتنويع لديها مقومات البقاء وإلى تقديم التمويل الكافي لتيسير تنمية السلع الأساسية والمنافسة.

وتسعى غانا سعيا حثيثا لتحويل اقتصادها القائم على الزراعة إلى اقتصاد أكثر توجها نحو توفير الخدمات. وتتطلع الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والسياحة والخدمات الحكومية إلى الاستفادة من زيادة التنمية، التي ستتطلب تطويرا مكثفا للبنية الأساسية. ولكن قدرة بلدنا على تمويل تلك المشاريع الإنمائية ستتوقف على مدى تمكننا من المحافظة على نمو قوي للصادرات، وهذا يتوقف بدوره على إيجاد أسعار مستقرة ومجزية لصادراتنا الأساسية، وفي المقام الأول، على ما إذا كانت غانا ستتمكن من إنتاج المزيد من المنتجات والخدمات الموجهة نحو السوق الخارجية.

ولن تصبح الشراكة التي تكلمنا عنها في مونتيري هادفة بالنسبة لغانا والبلدان النامية الأخرى إلا عندما يصبح هذا الأمر واقعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد ألمانيا.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تماما بيان الاتحاد الأوروبي.

ينعقد حوار اليوم الرفيع المستوى في وقت حرج. فتحقيق كامل الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلب مجهودا جبارا مشتركا ومنسقا بين جميع الشركاء الإنمائيين. وبالتالي، يكتسي الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر أهمية بالغة بالنسبة لألمانيا. ولن نتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا من خلال إقامة شراكة عالمية. وسيتطلب هذا الأمر حشد الموارد الدولية والمحلية، وفي الوقت ذاته، تحسين فعالية المعونة ونجاعتها. ولذلك، فإن بلدي زاد على نحو كبير من تمويله للتعاون الإنمائي في السنوات الأخيرة، وسيظل شريكا موثوقا بينما نواصل التزامنا بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

إن التنمية المستدامة ليست على الإطلاق مجرد مسألة تتعلق بالموارد المالية الدولية. فوضع مجموعة متسقة من السياسات العامة الوطنية والدولية، وإيصال المعونة بصورة فعالة وناجعة، يكتسيان القدر ذاته من الأهمية. وبالتالي، ستواصل ألمانيا دعم تنفيذ مبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا.

كما ينطبق مبدأ الشراكة العالمية على جهودنا لتتويج جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بنتيجة طموحة ومتوازنة وشاملة، في أقرب وقت ممكن، لا سيما فيما يتعلق بتحسين إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. كما يتطلب مواصلة العمليات الجارية الأخرى والتعجيل بإنجازها، مثل إصلاح حقوق التصويت في البنك الدولي. وهذا الإصلاح، الذي سينقل ما لا يقل عن ٣ في المائة من قوة التصويت من

الاقتصادات المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية، سيزيد أصوات تلك البلدان في البنك.

ولا يزال تغير المناخ إحدى المسائل العالقة الشاملة المتصلة بتمويل التنمية. وسيضطلع سوق الكربون بدور حاسم في هذا الصدد. وتنوي ألمانيا استخدام قسط من إيرادات بيع بدلات الانبعاثات في المزاد إلى الشركات لتمويل أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان النامية.

ولاستخدام القطاع الخاص على أفضل وجه في التنمية، نحتاج إلى بيئة مواتية لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على القطاع الخاص، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع البلدان المانحة، إلى جانب البلدان النامية، على تعزيز جهود القطاع الخاص لتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ومسؤولية الشركات. ويوفر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إطارا قويا وفعالا لهذا المجال من الأعمال.

ويتطلب حشد الموارد المحلية أيضا تكثيف الجهود لتعزيز الحكم الرشيد في البلدان النامية من خلال، مثلا، الإصلاحات الإدارية، ومكافحة الفساد، وكفالة شفافية الصناعات الاستخراجية، وتعزيز الأنظمة القضائية واللامركزية، وتعزيز المجتمع المدني والأنظمة الضريبية الوطنية. والإدارة السليمة في المجال الضريبي ستزيد بصورة كبيرة من الموارد المالية المحلية لتحقيق التنمية. ويسعى الاتفاق الضريبي الدولي، الذي أطلقته وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا الاتحادية، إلى حشد الموارد المحلية في البلدان النامية من خلال تعزيز الأنظمة الضريبية الوطنية، ومكافحة التهرب من دفع الضريبة والممارسات الضريبية غير اللائقة، ويوفر إطاراً قيّما في هذا الصدد.

إن معالجة مشكلة المديونية ستظل هامة على نحو مماثل. وحتى اليوم، استفاد عدد كبير من البلدان النامية من تخفيف الديون على نطاق واسع من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. غير أنه ينبغي لنا أن نتوخى قدرا أكبر من التيقظ لتفادي تكرار مستويات الدَين التي لا تطاق في المستقبل. كما يجب علينا أن نواصل التفكير في مسألة ما إذا كانت الآليات الدولية المعنية بمواجهة أزمات الديون بحاجة لمزيد من التحسينات.

ولهذه الأبعاد كافة أهمية مماثلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية برمتها. وبالتالي، يتطلب تحقيق تلك الأهداف اتباع نهج شامل ومتكامل. وستكون للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر أهمية حيوية لإيجاد روح جديدة من الإلحاح، والاتفاق على المجموعة المناسبة من السياسات العامة، وإعادة تأكيد الإرادة السياسية لجميع أصحاب المصلحة، اللازمة لتعجيل وتيرة إحراز التقدم بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مشترك بحلول عام ٢٠١٥. فلنُجدِّد شراكتنا لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد فرنسا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

منذ عام ٢٠٠٢، تشاطرنا رؤية مشتركة لتمويل التنمية تستند إلى مبدأين رئيسيين يجب أن نستمر في الاسترشاد بهما فيما نتخذه من إجراءات. المبدأ الأول هو ضرورة اتباع نهج عالمي في إطار الحاجة إلى كفالة اتساق الأنظمة الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية وتنسيقها. والمبدأ الثاني هو الشراكة التي أقيمت بين جميع الأطراف المهتمة من خارج الحكومات وتوحد بينها، بما في ذلك

المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرها من المؤسسات الكثيرة الأخرى.

غير أن تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يتم في سياق أزمة لم يسلَمْ منها أي أحد. وعلى الرغم من استئناف النمو، تأثرنا جميعا بهذه الأزمة. وعلاوة على ذلك، بالنسبة للدول النامية، من المحتمل أن يكون للأزمة أثر على تقدمها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر والجوع، ووفيات الأطفال والأمهات، والحصول على التعليم الابتدائي والمياه. وهذه الآثار المأساوية تتفاقم بفعل الاحتياجات الجديدة لتمويل السلع العامة في جميع أنحاء العالم، لا سيما التكيف مع آثار تغير المناخ، والأمن الغذائي، ومكافحة الأوبئة.

وفي هذا السياق، يجب أن نضع الأساس لإقامة شكل من أشكال التعاون الشامل والدائم والأكثر توازنا. وأود أن أشدد على أربعة مجالات ينبغي أن نتخذ إجراء بشأنها. أولا، يجب أن نحشد المصدر الرئيسي لتمويل التنمية – أي الموارد الوطنية للبلدان ذاتها. ويتطلب هذا الأمر، على نحو خاص، إنشاء أنظمة ضريبية فعالة، ومكافحة الفساد، وإيجاد بيئة مواتية لتطوير المبادرة الخاصة.

ثانيا، يجب أن نزيد من مساهمات رأس المال الخاص في التنمية. ويجب أن نمضي قدما في تيسير وتأمين التحويلات المالية للمهاجرين وتشجيع مشاركتهم في الاستثمار المنتج في بلدان المنشأ.

ثالثا، ينبغي أن نواصل السعي إلى إيجاد موارد إضافية للتمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به من خلال فرض ضريبة للعولمة. وتلتزم فرنسا، إلى جانب المجموعة الرائدة لشركائها، بإيجاد تمويل مبتكر للتنمية. وقد شاركنا في الفريق العامل المعني بالمعاملات المالية الدولية المعنية بالمعونة الإنمائية منذ البداية، ونحتاج الآن إلى المضي أبعد من ذلك.

رابعا، وفيما يتعلق ببناء العولمة التعاونية المؤدية إلى التنمية المستدامة، مكّننا الإجراء الحاسم الذي اتخذته مجموعة الـ ٢٠ من تفادي انهيار النظام. وقد تم الاتفاق على ضرورة تعجيل إصلاح الإدارة الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك من خلال كفالة الطابع التمثيلي للمؤسسات المالية. واتُّخذت التدابير لتصحيح أوجه الاختلال في الاقتصاد الكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي. ويجب علينا أن نواصل جهودنا لوضع نهج منسّق وفعال لمواجهة التحديات العالمية الجديدة وتعزيز تكامل الجهود على الصعيد الدولي.

وتشكّل الأمم المتحدة، بالنظر إلى طابعها العالمي وقدرتها على معالجة كل جانب من جوانب العولمة، لا سيما المسائل الاجتماعية والبيئية، طرفا فاعلا رئيسيا في هذا الصدد. ويجب على المنظمة أيضا أن تواصل جميع الإصلاحات التي قامت بها من أجل دولها الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيسة وفد كازاخستان.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): كما شدد على ذلك المتكلمون السابقون، إننا نجتمع في ظرف هام ونحن مقبلون على مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر. ونعتقد جازمين أن هذا الحوار الرفيع المستوى مناسبة هامة لاستخدام كامل سلطة الأمم المتحدة لعقد الاجتماعات وقدرات جميع الشركاء للمضي قدما في خطة الأمم المتحدة للتنمية.

وعلى ضوء الإصلاحات الجارية للهيكل المالي الدولي، نقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به مؤسسات بريتون وودز في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعتمد آلية حكومية دولية أكثر فعالية، ستمكّن من إجراء عملية

استعراضية تتسم بقدر أكبر من الموضوعية، مع الإبقاء على نهجها الشامل والمتسم بتعدد أصحاب المصلحة.

وقد تمكّن توافق آراء مونتيري، بفضل صيغته الفريدة وطابعه الشامل، من أن يصبح آلية يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة للإسهام في ذلك المسعى. ونود أن نشدد على أن توافق آراء مونتيري وثيقة شاملة وتاريخية. وندعو الدول الأعضاء إلى بذل كل ما يلزم من جهود للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها على نحو مشترك في مؤتمر قمة الألفية، ومونتيري، ومؤتمر الاستعراض في الدوحة.

ومن هذه الزاوية، تود كازاخستان أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة إحراز التقدم في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية. ونناشد جميع الأطراف المهتمة أن تتابع بحزم توصيات برنامج عمل ألماتي وتبدأ تنفيذ التدابير المتخذة بمناسبة استعراض منتصف المدة. ويجب تحسين تكييف جهود التعاون، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة التقنية والالتزامات بموجب المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، مع الظروف الخاصة لتلك البلدان.

ونقر بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر، وبضرورة تعزيز جهودها لمواجهة تلك التحديات، ودعمهما من جانب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين، لكفالة استدامة ما تحقق من إنجازات حتى الآن. وفي هذا الصدد، تكتسي المساعدة التقنية والاستشارية لحل المشاكل المتعلقة بالتنمية أهمية بالغة.

ونعتقد أنه، لكي نحدث أثرا في تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ينبغي أن نعمل معا على تحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية، بزيادة التركيز على القطاع الخاص والأشكال الأخرى للمساعدة الإنمائية.

ويمكن للنظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي يعمل على نحو جيد، أن يعود بالنفع على الجميع، وأن يسهم في تعزيز إدماج البلدان النامية في النظام. وترى كازاخستان، باعتبارها مشاركة في العملية التفاوضية المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أن الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف، ومفتوح، ومنصف، وقائم على القواعد، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، على النحو المنصوص عليه في إعلان الألفية، يكتسي أهمية خاصة.

وتتيح عملية تمويل التنمية الفرصة لتعزيز إحراز التقدم السريع بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، فضلا عن الجوانب الأخرى للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويقطع عدد كبير من البلدان النامية خطوات جبارة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ اعتماد إعلان الألفية، قطع بلدي شوطا كبيرا على طريق تحقيق التنمية المستدامة. فقد حقق البلد بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها. والمهمة التي نواجهها الآن هي تعزيز تلك الإنجازات والرقي بحل المشاكل القائمة إلى مستوى جديد نوعيا، مع تحديد أهداف ومرامي أكثر طموحا، في إطار جدول الأعمال الحالي للأهداف الإنمائية الإضافية للألفية.

وقد تضرر معدل نمو اقتصادنا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. غير أنها لم تُوقف تنميتنا بفضل ما اتخذته حكومة بلدي من تدابير فعالة في الوقت المناسب. وكانت الأولويات الأولية للتصدي للاضطراب هي تثبيت استقرار النظام المالي واستعادة الثقة في الإدارة المالية.

وحدد الرئيس نورالسلطان نزربايف، في خطابه السنوي إلى الأمة، مجموعة من المهام لحكومة بلدي. وعلى نحو خاص، دعا الرئيس إلى تنفيذ برنامج ميزانية واحد بشأن

تطوير تنظيم المشاريع في مناطقنا، معنون ”خارطة الطريق للأعمال التجارية لعام ٢٠١٠“. وتبدأ كازاخستان في هذا العام تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وهدف تلك الاستراتيجية هو تحقيق نمو اقتصادي مطرد من خلال تعجيل وتيرة التصنيع وتطوير المرافق الأساسية. وتشمل أهداف العقد القادم تحسين الرفاه الاقتصادي، والحد من الفقر والبطالة، وزيادة المعونات الاجتماعية بـ ٢٠ في المائة، فضلا عن تعزيز الأمن.

وعلى ضوء بيئة إنمائية تتطور بسرعة، وبالنظر إلى المدة الزمنية المحدودة المحددة لتحقيق جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، فإن كازاخستان على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وللتغلب على العراقيل وتحقيق أهدافنا المشتركة، يجب الإبقاء على روح مونتيري حية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد اليابان.

السيد سومي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن أهم حدث في مجال التنمية هذا العام هو الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، والذي سيركز على استعراض الأهداف الإنمائية للألفية. وسيتيح لنا الاجتماع العام أفضل فرصة لحشد الإرادة السياسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالتالي، توليه حكومة اليابان أهمية قصوى.

ويتطلب الاستعراض الفعال للأهداف الإنمائية للألفية بذل جهود تتجاوز نطاق تحديد الثغرات التي لا تزال تشوب الوفاء بالالتزامات، والتشديد عليها. وينبغي أن نحدد المسائل الشاملة والنُهج الفعالة التي لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد عرَّضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للخطر بقاء الشعوب الفقيرة ذاتها، وهي تهدد بمحو التقدم الذي تحقق بشق الأنفس صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُبقي تركيزه منصباً على الجوانب الإنسانية للأزمة. واستنادا إلى منظور الأمن البشري، تعتقد اليابان أنه ينبغي إيلاء الاهتمام لحماية وتمكين الفقراء والضعفاء من خلال المساعدة على استدامة سبل العيش وتوفير شبكات السلامة الاجتماعية.

وحتى في عز هذه الأزمة، ينبغي أن تتخذ البلدان المانحة موقفا حازما بشأن الالتزامات التي قطعتها بتقديم المساعدة. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نركز على كيفية إيصال المساعدة إلى الأشخاص الذين هم في أمسّ الحاجة إليها.

وأكد رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما أن اليابان ستعمل بالشراكة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وستعزز مساعداتها للبلدان النامية من حيث النوعية والكمية. وأعلن أيضا أن اليابان تعتزم مواصلة تعزيز عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، ومضاعفة جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الأمن البشري. وستفي اليابان بالالتزامات التي أعلن عنها في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع بدون تقصير، بما في ذلك مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تمنحها اليابان وتقديم المساعدة لمضاعفة الاستثمارات اليابانية الخاصة في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٢.

يذكّرنا توافق آراء مونتيري بأن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والقطاعين الخاص والعام تتقاسم المسؤولية عن التنمية. وتكتسي روح مونتيري أهمية أكثر الآن عندما يجب على جميع أصحاب المصلحة، بما فيها الاقتصادات الناشئة والمنظمات الدولية والمؤسسات والشركات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، أن تتكاثف من أجل حل

الأزمات التي نواجهها. كما أن هذا النهج القائم على المشاركة هو عنصر هام من عناصر نهج الأمن البشري الذي ذكرته سابقا.

إن أحد عناصر القوة الدافعة الفعالة لهذا النهج هو الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وما برحت شراكة القطاعين العام والخاص أمرا لا غنى عنه لجهودنا الجماعية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ولكي تحافظ اليابان، باعتبارها أحد مؤسسي الصندوق، على الزخم الإيجابي وتحقيق النتائج، فهي تدعم جهوده الرامية إلى دعوة طائفة أوسع من المانحين من القطاعين العام والخاص إلى تقديم المساهمات المالية في الاجتماع الثالث لتجديد الموارد الطوعي في تشرين الأول/أكتوبر.

كما أن اليابان تدرك جيدا أن طائفة واسعة من الموارد المالية يجب تعبئتها من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية العالمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. إن الطابع الخطير للأزمة المالية يجعل المناقشات بشأن الأفكار لتعبئة موارد إضافية في المجتمع الدولي أكثر أهمية. وفي هذا السياق، نحن فخورون بأننا سنصبح الرئيس القادم للفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية. وتنظر اليابان في إمكانية عقد الاجتماع العام القادم بعد تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وتأمل أن يُسفر عن مناقشات مثمرة ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وينظر اليوم على نطاق واسع إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما وسيلتين لا غنى عنهما للتعاون الإنمائي الدولي. وعلى مدى ٣٠ عاما، ما فتئت اليابان تدرك قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشارك بنشاط في التعاون الثلاثي. وتدير اليابان الآن برنامج الشراكة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يضم ١٢ بلدا في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط. وينبغي للفرق البلاغي بين التضامن وفعالية المعونة ألاّ يمنعنا من المضي قدما في اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وينبغي لكل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته مع إحساس قوي بالملكية. ويشير الأمين العام، على نحو صائب، في تقريره عن الأهداف الإنمائية للألفية، المعنون ”الوفاء بالوعد: استعراض تطلّعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥“ (A/64/665) إلى ضرورة البدء بحشد الموارد لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية من الداخل.

وتقر اليابان أيضا بأنه ينبغي تعبئة مجموعة واسعة من الموارد المالية، بما في ذلك ليس المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، وإنما الموارد المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضا. وما زالت التنمية البشرية تمثل أولوية رئيسية في سعينا لتعزيز الموارد المالية المحلية من أجل التنمية. ويشير إعلان الدوحة إلى أهمية تكثيف الجهود لتعزيز الإيرادات الضريبية من خلال تحديث النظم الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية. كما يشدد على الدور الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الآليات، مثل الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، في تعبئة تدفقات رأس المال الخاص. وأعلنت اليابان في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا عن تقديم الدعم لتطوير البنية التحتية والاستثمار في أفريقيا.

كما أود أن أتطرق إلى بعض المجالات الرئيسية الأخرى لتوافق آراء مونتيري. فاستنادا إلى تجربتنا الإنمائية، تدرك اليابان أن التجارة الحرة هي محرك قوي للتنمية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولهذا السبب تلتزم حكومتي تماما بمكافحة الحمائية، وهو ما أُعيد تأكيده في مجموعة من

مؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة العشرين. ونحن ملتزمون أيضا باختتام مبكر لجولة مفاوضات الدوحة. ولأننا نعتقد أن تحرير التجارة والمعونة لصالح التجارة مرتبطان ارتباطا لا ينفصم، أعلنت اليابان في تموز/يوليه من العام الماضي عن مبادرتها الإنمائية من أجل التجارة لعام ٢٠٠٩ لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالتجارة من أجل تطوير الموانئ والطرق، وتقديم المساعدة الفنية مثل تدريب موظفي الجمارك من البلدان النامية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غرولس (بلجيكا).

تؤدي المؤسسات المالية الدولية دورا محوريا في الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الحالية. ورحبت اليابان بالاستجابات السريعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويسرها أن مجموعة العشرين قد برّت بوعدها حتى الآن بزيادة الموارد المتاحة لترتيبات الاقتراض الجديدة الأكثر مرونة في صندوق النقد الدولي.

نحن نتفق أيضا على أن هناك حاجة لإصلاح إدارة المؤسسات المالية الدولية لكي يتسنى لها القيام بالأدوار المتزايدة الأهمية المطلوبة إليها في وضع نظام مالي عالمي أكثر قوة واستقرارا. ومن الأهمية بمكان أن تعزز شرعية ذلك النظام وفعاليته. كما ستعمل اليابان مع بلدان أخرى لمواصلة إصلاح الفعالية التشغيلية والإدارة في البنك الدولي إلى جانب إصلاح عملية التصويت، بغية التوصل إلى اتفاق قبل الاجتماع الذي سيُعقد في ربيع عام ٢٠١٠.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تقدم المناقشات في هذا الحوار الرفيع المستوى إسهاماً قيّما في الاجتماع العام الرفيع المستوى القادم المعني بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لرئيس وفد الصين.

السيد لي باو دونغ (الصين) (تكلم بالصينية): بالنيابة عن الحكومة الصينية، أود أن أثني على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ويعرب الوفد الصيني عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الاقتصاد العالمي يخرج ببطء من حالة كساد شديد ومن الواضح أنه يتجه صعودا. وتواجه البلدان النامية، الأكثر تضررا من الأزمة المالية، نقصا في الموارد، والتدهور البيئي وغيرها من المصاعب. وهذه هي السنة العاشرة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وسيعقد الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. وفي هذه اللحظة الحرجة، إن إعادة النظر في الشراكة العالمية من أجل التنمية التي أنشئت في مؤتمري تمويل التنمية المعقودين في مونتيري والدوحة تكتسي أهمية بالغة. ولذلك يجب علينا التركيز على حل المصاعب المالية التي تواجهها العملية الإنمائية الدولية.

وبوصف الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأكثر تمثيلا وموثوقية، ينبغي لها الاستمرار في القيام بدور رائد في تمويل التنمية وتيسير إقامة شراكات واسعة النطاق بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع لضمان التنسيق والاتساق في السياسات العامة الدولية ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تقترح الصين بذل الجهود في المجالات التالية. أولا، يجب علينا شحذ الإرادة السياسية، وحشد الموارد الدولية والضغط من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. إن المبادئ والسياسات والأهداف التي وضعها توافق آراء مونتيري تكتسي أهمية بالغة اليوم، وإن إعلان الدوحة قد ضخ حيوية ونشاط جديدين في عملية تمويل التنمية. ونحن نرى أن الدول المتقدمة النمو يجب أن تفي بالتزاماتها بتخصيص ٠,٧ في

المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تخفف أكثر من عبء الديون وتفتح أسواقها أمام البلدان النامية.

ثانيا، يجب عليها تعزيز تنسيق السياسات العامة للاقتصاد الكلي، ومراعاة مصالح مختلف الأطراف، وتعزيز النمو المتوازن للاقتصاد العالمي. لقد كشفت الأزمة المالية المشكلة الخطيرة المتمثلة في اختلال مستويات التنمية. ولن يحقق الاقتصاد العالمي مستويات إنمائية متوازنة ومنتظمة حقا إلاّ من خلال معالجة التخلف الاقتصادي للبلدان النامية. ويتعين على الحكومات تعزيز التنسيق بين سياساتها الاقتصادية الكلية وإيجاد ما يلزم من وسائل مالية ونقدية ورقابية وتعزيز زخم الانتعاش الاقتصادي والمحافظة عليه.

ثالثا، يجب علينا أن نشجع زيادة فتح السوق وأن نعارض بحزم الحمائية التجارية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبقى حذرا من ازدياد الحمائية التجارية. وتحتاج البلدان المتقدمة النمو إلى فتح الأسواق أمام البلدان النامية وخفض الرسوم الجمركية المفروضة عليها أو إعفائها منها، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويتعين على الأطراف المعنية دفع مفاوضات جولة الدوحة لتحقيق أهداف الجولة في وقت مبكر وفقا للولاية الحالية وعلى أساس المنجزات القائمة.

رابعا، يجب علينا أن نحسن الإدارة العالمية وأن نزيد بصورة فعالة تمثيل البلدان النامية وصوتها. وينبغي تحقيق تحسين الإدارة العالمية وفقا لمبدأ المشاركة المتكافئة والتعاون والتسامح ومن خلال إعطاء الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية وصوتها.

وفيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، لا بد من تحسين آليات التوزيع وقواعد تقديم المساعدة الإنمائية الدولية وضمان أن تزيد المؤسسات المالية الدولية إسهاماتها بصورة ملموسة في عملية التنمية على المدى الطويل وأن تعطي الأولوية لزيادة دعمها المالي للبلدان النامية.

وبوصف الصين بلداً ناميا، فهي تعلّق أهمية كبيرة على التنمية. وحدّدنا استراتيجية إنمائية تلائم ظروفنا الوطنية وتتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية. وقد حققت الصين، قبل الموعد المحدد، أهداف القضاء على الفقر المدقع والجوع. ونعكف على توفير التعليم الابتدائي للجميع وتخفيض معدل وفيات الأطفال والوقاية من الملاريا وعلاجها.

وشكّلت الأزمة المالية الدولية صعوبات وتحديات غير مسبوقة للصين. وقامت الصين بإجراء تعديل حسن التوقيت في سياسة الاقتصاد الكلي لديها ونفذت سياسة مالية استباقية ويسّرت السياسة النقدية بصورة معتدلة ونفذتها بصورة شاملة وحسّنت خطتها الكلية استجابة للأزمة. لقد تمكّنا من تجاوز الصعوبات بزيادة الطلب المحلي زيادة كبيرة وإدخال تحسين كبير على شبكة الأمان الاجتماعي وإيجاد المزيد من فرص العمل والمحافظة على استقرار سوقنا المالية المحلية. وتكبّد اقتصاد الصين في العملية خسائر فادحة وقدّم تضحيات هائلة. إن المحافظة على الاقتصاد الصيني ونموه لا تفيد الصين نفسها فحسب، وإنما تسهم في تحقيق الاستقرار والانتعاش في اقتصادات المنطقة والعالم ككل أيضا.

ولن تنخفض مساعدات الصين للدول النامية الأخرى بسبب تأثير الأزمة المالية. وستواصل الصين بذل كل ما في وسعها لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأخرى في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وفي الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت الصين اتخاذ سلسلة من التدابير

لمساعدة البلدان النامية الأخرى. إن تلك التدابير، التي تركز على تطوير البنية التحتية وتحسين حياة الناس، يجري تنفيذها الواحد تلو الآخر. وستواصل الصين المشاركة بفعالية في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وسنسهم في التعاون الدولي من أجل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية الكاميرون.

السيد تومو مونثي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة بشأن المسألة الهامة للتمويل من أجل التنمية التي تأتي في صميم هذا الحوار الرفيع المستوى.

ينبغي التأكيد مرة أخرى أن هذه المناقشة تجري في بيئة اقتصادية عالمية شهدت بالتأكيد بعض حالات التحسن، على الرغم من أننا ما زلنا نشهد الآثار الاجتماعية لأشد أزمة اقتصادية. ومن منظور الشراكة العالمية من أجل التنمية، تستدعي متابعة توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة إجراء استعراض متعمق لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠٢ وأعيد تأكيدها في عام ٢٠٠٨. كما تتطلب تعزيز الجهود التي بذلت من أجل دحر الانتكاسات التي حدثت واحتواء التحديات الجديدة والتصدي لها، ولا سيما التحديات التي تشكلها الأزمة الاقتصادية والمالية.

اليوم، تظهر جميع المؤشرات أن البلدان النامية لا يمكنها تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ما لم يتم عكس الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي. وقبل أقل من عامين، أوصى الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي أنشئ بمبادرة من الأمين العام، بحشد ٧٢ بليون دولار سنويا على الصعيد الدولي لضمان أن تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وما زالت تلك التوصية صالحة. وبلا شك أن تنفيذها يتطلب تعزيز جهودنا الجريئة في مجال التمويل من أجل التنمية.

وفي ذلك الصدد، أود أولا أن أشير إلى تنفيذ الالتزامات في مجال تقديم المساعدة، بما في ذلك الهدف المحدد لمجموعة البلدان الغنية بفترة ٣٠ عاما لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للتنمية والقرار الذي اتخذته مجموعة البلدان الثمانية في مؤتمر قمة غلينيلز في عام ٢٠٠٧ والقاضي بمضاعفة المساعدات المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠. ولذلك تدعو الكاميرون إلى مزيد من التضامن الدولي الذي يركز على هدف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الدولية وتعزيز مبادرات تخفيف عبء الديون.

ومع ذلك سنخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن مشكلة التمويل من أجل التنمية تقتصر على مبالغ المساعدة المقدمة. فالمشكلة تستدعي أيضا النظر في مسألة نوعية المعونة – وبعبارة أخرى التنفيذ الفعال لمبادئ أكرا وباريس بشأن فعالية المعونة. وأعتقد أنه من المهم أن نؤكد الحاجة إلى أن تكون إدارة المعونة قائمة على النتائج وعلى مبادئ القدرة على التنبؤ والتماسك وعدم المشروطية والأولويات الوطنية للبلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعتمد نهجا ابتكاريا يرتكز على القطاعات لتوزيع الموارد بغية إيجاد التوازن الصحيح بين القطاعين الاجتماعي والإنتاجي. ويجب علينا ألا نغفل أن مكافحة الفقر حقا تشمل تمويل القطاع الإنتاجي من أجل ضمان التنمية الدائمة.

ولا يمكن للجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية أن تتغاضى عن الحاجة إلى وضع نظام تجاري أكثر إنصافا. ولذلك من الملحّ كسر الجمود الحالي الذي تشهده جولة الدوحة لكي يتسنى بناء هيكل متعدد الأطراف للتجارة

على أساس التنمية. ومن نفس المنطلق، يجب علينا الإسراع في إنشاء نظام عالمي جديد لإدارة الاقتصاد من أجل إشراك أفضل للبلدان النامية في هيئات صنع القرار والعمليات على المستوى الدولي.

ولا يمكننا أيضا النظر في مسألة تمويل التنمية بدون تحسين الظروف المواتية لتشجيع تدفق رؤوس الأموال إلى أفريقيا، لا سيما من خلال التوجيه الذكي لرؤوس الأموال نحو الاستثمار في القطاع المنتج.

وما زالت الكاميرون تدرك أن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن رفاه شعبها. وينطوي ذلك على اعتماد السياسات العامة والبرامج المناسبة، من جملة أمور. وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذت بلادي سلسلة من الخطوات التي تشمل وضع ورقة استراتيجية بشأن النمو والعمالة، مع التركيز بوجه خاص على تطوير القطاعات المنتجة والهيكلية والتعليمية لتعزيز النمو القوي والمستدام الذي بدونه لا يمكننا تحسين الظروف المعيشية لشعبنا بصورة دائمة.

لقد اعتمدنا أيضا منظور التنمية الطويلة الأجل حتى عام ٢٠٣٥، والهدف منه جعل الكاميرون أحد الاقتصادات الناشئة. كما نعكف على تنفيذ البرنامج الوطني المعني بالحوكمة الذي يغطي الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١، ويركز على تحسين فعالية الدولة، وزيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة، ومكافحة الفساد بحزم، وزيادة المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة على الصعيد المحلي من خلال لا مركزية الحوكمة.

لقد وضعنا نظاما ماليا وطنيا جديدا يقوم على الإدارة على أساس النتائج، ووضعنا إصلاحات الحوافز المالية ونفذناها، واتخذنا خطوات لتحسين بيئة الأعمال التجارية بغية تشجيع زيادة المدخرات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

كما قمنا بدراسة واسعة النطاق للعوامل التي تعيق قدرتنا على استيعاب المعونة الأجنبية. ووقّعنا على اتفاق تدريجي في سياق الشراكات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، مما يشير إلى التزام الكاميرون بمواصلة التكيف مع القواعد الدولية لمنظمة التجارة العالمية. وأخيرا، هيكلنا بشكل فعال ديوننا الداخلية والخارجية وفقا للأحكام والشروط المتفق عليها في سياق آليات تخفيف عبء الديون من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

وتتطلب كل تلك التدابير لتحسين النمو الاقتصادي والحد من الفقر موارد مالية كبيرة تفوق قدراتنا الوطنية الذاتية على توفيرها، وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية الصناعية وقطاعات الطاقة والموانئ والطرق والقطاعات الزراعية. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم تلك المشاريع تحتاج إلى بذل جهود على الصعيد دون الإقليمي حيث إن الكاميرون هي نقطة دخول لعدد من دول وسط أفريقيا التي تفتقر إلى الحدود البحرية. وهذا يعني أن دعم المجتمع الدولي المالي لكل تلك المشاريع سيكون له تأثير مفيد ومضاعف على المنطقة دون الإقليمية. وينبغي التأكيد مرة أخرى أن الكثير من بلدان منطقتنا دون الإقليمية عانت من صراعات طويلة الأمد، كما يتجلى ذلك في استمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار والفقر، وبكلمة واحدة، العوز، وما زالت تعاني منها.

وأختتم بالإعراب عن الأمل في أن هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية لن يكون مجرد منتدى آخر للتعبير عن النوايا الحسنة التي تؤكد مرارا وتكرارا ولكن نادرا جدا ما تتحقق. ونأمل أن تسفر نتائج هذا الاجتماع عن اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تعزز النتائج العملية للحدث الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، الذي سيشارك فيه العديد من رؤساء الدول والحكومات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة غرو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تؤكد سويسرا من جديد التزامها بروح توافق آراء مونتيري. ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم على نحو قيّم في المناقشات الحكومية الدولية بشأن قضايا الاقتصاد الكلي الدولية، ولا سيما تمويل التنمية. ومن الأهمية بمكان أن نعزز دور الأمم المتحدة، مع مراعاة الإسهامات المفيدة جدا للوكالات المتخصصة مثل مؤسسات بريتون وودز ومجلس تحقيق الاستقرار المالي. وفيما يتعلق بالمسؤولية الاستثنائية للجمعية العامة في ذلك الصدد، نأسف أنه كانت هناك صعوبات في التحضير لهذا الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك تغييرات البرنامج في اللحظة الأخيرة.

ولا يمكن سوى للأمم المتحدة أن تجمع كل أصحاب المصلحة بطريقة شاملة. ويمكنها أن تؤدي دورا أساسيا في رصد النظام المالي الدولي وتقييم أدائه وتقديم التوصيات على الصعيدين الوطني والدولي. إن فريقا مخصصا من الخبراء المستقلين الذين يدرسون بشكل عملي المخاطر المنهجية في وسعه توفير الدعم لصنّاع القرار لدينا. والقيمة المضافة للأمم المتحدة، باعتبارها منبرا عالميا تبرر أيضا مشاركة أكثر حزما لمجموعة العشرين مع الدول الأعضاء في المنظمة. وتؤيد سويسرا النهج الوارد في الورقة المعنونة ”تعزيز الإطار المعني بمشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين“ التي قدمت مؤخرا إلى الأمين العام بالنيابة عن مجموعة الحوكمة العالمية.

وتعلّق سويسرا أهمية كبيرة على المساءلة المتبادلة. فمن ناحية، ينبغي للبلدان المانحة ضمان تمويل شفاف ويمكن التنبؤ به وفقا للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان الشريكة. ومن ناحية أخرى، تتحمل البلدان النامية المسؤولية عن وضع السياسات الإنمائية السليمة القائمة على الحكم الرشيد والاستجابة لاحتياجات وتطلعات شعوبها. كما ينبغي تطبيق مبدأ المساءلة المتبادلة أيضا على العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. ويكتسي الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون أهمية بالغة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وبروز قطاع خاص نشط.

إن إدماج مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات يقترن بتنفيذ قواعد أكثر صرامة على المساءلة والشفافية على المستوى الوطني. ويعزز احترام تلك المبادئ التنمية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال الإسهام الإيجابي من القطاع الخاص. وأبرز الأمثلة على ذلك الاتفاق العالمي الذي أيدته سويسرا منذ البداية. ونأمل أن يتبع الاتفاق نهجا أكثر استباقية تجاه القطاع الخاص ويقدم اقتراحات لتعزيز التنمية المستدامة.

ويشدد توافق آراء مونتيري على الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وبوصف سويسرا مؤيدا قويا لمبدأ التفويض، وخاصة في مجال اللامركزية المالية والتنمية الاقتصادية المحلية، فهي تقدم المساعدة الفنية للبلدان الشريكة وتعتزم الاستمرار في القيام بذلك.

وقد زادت الأزمة الاقتصادية والمالية من حدة التحديات الاجتماعية والبيئية وجعلت مسائل التنمية أكثر تعقيدا. وتأتي الشراكة العالمية في صميم توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وتشتد الحاجة إلى تلك الشراكة اليوم أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للجزائر.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل غينيا الاستوائية باسم

المجموعة الأفريقية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبدي بعض التعليقات الإضافية.

تولي الجزائر أهمية خاصة للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، نظرا لإسهامها الذي لا يمكن إنكاره في دعم وتنفيذ الالتزامات التي قطعت في مؤتمري مونتيري والدوحة. وتعقد هذه الجولة من الحوار الرفيع المستوى في سياق دولي يجري تحويله بالكامل جراء الآثار المتعددة لمختلف الأزمات.

إن توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر الدوحة توفر الإطار المثالي لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمويل التنمية. كما أن لها قيمة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن توافق الآراء على تمويل التنمية هو أيضا أحد أركان الشراكة الدولية لأغراض التنمية ويبقى الأساس لتشجيع النمو الشامل للجميع.

ونعتقد أن إجراء تحليل لتنفيذ الالتزامات التي قطعت في الدوحة ومونتيري يكشف أننا أبعد ما نكون عن الوفاء بتلك الالتزامات لتمويل التنمية. إن التقدم الرئيسي الذي أحرز في بعض المجالات تحقق بوجه خاص بفضل الجهود الوطنية، بينما اتسم تنفيذ العديد من الالتزامات الدولية بالسبات.

إن إصلاح الحوكمة المالية الدولية ليس كاملا. ولذلك هناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة لإعادة هيكلتها بغية ضمان تمويل مستقر للتنمية.

أظهرت الأزمة المالية الحالية أن البلدان النامية هي الأكثر عرضة لآثار الأزمات المالية والنقدية. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية التركيز على إنشاء آليات رصد متعددة الأطراف محايدة وأكثر فعالية من أجل ضمان استقرار الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو القوي والدائم لجميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ضمان تمثيل أكثر عدلاً في المؤسسات المالية الدولية. وبالمثل، ينبغي النظر إلى التدابير المتوخاة في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كخطوة أولى نحو تعميق الإصلاح.

ونحن مقتنعون بأن المسؤولية الأولية عن تعبئة وتوجيه الموارد الوطنية للاستثمار الإنتاجي تقع على عاتق البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، تبذل الجزائر جهودا مستمرة لضمان الموارد للتنمية وقطعت شوطا طويلا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك ترتبط تعبئة الموارد الوطنية لتطوير القدرة الإنتاجية ارتباطا وثيقا ببيئة الاقتصاد الكلي الدولي.

وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية التي ما زالت هامة جدا بالنسبة لأفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا. وأسفر الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية عن تضاؤل فرص البلدان المستفيدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد.

وعلى الرغم من التحسن في حالة الديون الخارجية لمختلف البلدان النامية، ما زالت اقتصادات عدد كبير من البلدان تتحمل التكاليف الإضافية لتلك الديون وأثرها على التنمية. ينبغي ألا يخضع التمويل الخارجي وتدابير تخفيف عبء الديون لشروط يمكن أن تؤثر على القدرة على تحقيق التنمية.

وينبغي للتجارة الدولية القيام بدورها كمحرك للتنمية من خلال تعزيز الصلات بين التجارة والتنمية والتمويل. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إعادة تأكيد الالتزامات التي قطعت من أجل ضمان أن تركز جولة الدوحة على التنمية.

وختاما، إننا نشجع زيادة التفاعل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية والبلدان المشاركة لكي يتسنى الإسهام في الجهود الدولية في مجال التمويل من أجل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية هذا العام يكتسي أهمية خاصة لأنه يبشر بالاجتماع القادم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيعقد على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر. وفي ذلك الصدد، نرى أنه يتعين للمناقشة خلال الحوار الرفيع المستوى التركيز أكثر على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ويجب أن ترتبط به وفي الوقت نفسه يتعين بناء زخم مؤات لمؤتمر القمة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

وتعلّمنا من تجربتنا الإنمائية أن استدامة تمويل التنمية يمكن تعزيزها عندما تؤدي تعبئة الموارد المحلية دورا بالغ الأهمية. وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى تسليط الضوء على أهمية الدور الأساسي الذي تقوم به كل حكومة في قيادة جهودها في مجال التنمية وتعبئة الموارد المحلية لذلك الغرض حتى في حالة الانكماش الاقتصادي.

ومع ذلك، ينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية بتقديم الدعم الخارجي الثابت. وإن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد زادت من ٥٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١١٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، فإنها ما زالت غير كافية لسد الفجوة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإزاء تلك الخلفية، أعلنت كوريا زيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية التي ستصل إلى ٣,٢ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥. ونحن ننفذ وعدنا بالفعل، على الرغم من الأزمة المالية العالمية. كما أن تفانينا من أجل فعالية المعونة يحظى بنفس القدر من الزخم. ونود أن نعلن أن جمهورية كوريا ستستضيف المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة في سول في عام ٢٠١١.

نحن نعتقد أن التعاون الإنمائي الدولي ينبغي ألاّ يقتصر على النهج التقليدي. وينبغي أن ننظر في إمكانية إيجاد مصادر ابتكارية للتمويل، وخصوصا خلال هذا الانكماش الاقتصادي. ومن المشجع أن المصادر الابتكارية للتمويل أصبحت أكثر تنوعا ونجاحا، كما هو الحال في مجال التبرعات التضامنية، على نحو ما أكده إطلاق مبادرة الخير الشامل قبل أسبوعين. ونرحب أيضا بعقد اجتماع غير رسمي على النحو المطلوب بموجب القرار ١٩٣/٦٤ ونتطلع إلى ذلك.

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، جمعت جمهورية كوريا أيضا ١٤ مليون دولار سنويا من خلال الضريبة التضامنية على تذاكر السفر جواً. وقد استخدمت تلك الأموال لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما من خلال المرفق الدولي لشراء الأدوية.

بالإضافة إلى التمويل الابتكاري، نحن نبحث عن سبل لإشراك مزيد من الجهات الفاعلة في هذه العملية، مثل قطاع الأعمال التجارية الخاصة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية. وفي ذلك الصدد، يجب علينا الاستفادة الكاملة من مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي لعام ٢٠١٠ الذي سيكون فرصة بالغة الأهمية لإشراك قادة قطاع الأعمال التجارية في العالم وتوسيع دور القطاع الخاص وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التعاون في مجال التنمية.

وكما أثبتنا في تجربتنا الإنمائية، فإن دور التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو يكتسي أهمية. وفي وقت يحاول قادة العالم بناء قوة دافعة نحو الاستكمال الناجح لجولة الدوحة، يحدونا الأمل في أن نشهد اختتام ناجح لمفاوضات

الجولة قبل نهاية هذا العام لتحسين سبل الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد أكثر عدلا.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشدد على ضرورة مواصلة زيادة المعونة لصالح التجارة ووضع الاستراتيجيات الوطنية المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية على التصدير. ومن جانبنا، فإننا لا نقتصر على تنفيذ وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة فحسب، بل نقدم المساعدة أيضا من خلال زيادة التدابير المعنية بالمعونة لصالح التجارة، فضلا عن أشكال أخرى للتعاون التقني المتصل بالتجارة.

وسنعقد في هذا العام مؤتمريْ قمة لمجموعة العشرين، واحد في كندا في حزيران/يونيه، والآخر في جمهورية كوريا في تشرين الثاني/نوفمبر. وجمهورية كوريا بلد فريد من حيث أن لديها في ذاكرتها الحية تجربة مباشرة في التغلب على الفقر المدقع وتحولت منذئذ إلى بلد مانح. كما تعرضنا مرتين للآثار المدمرة للأزمة المالية وندرك ما يلزم من جهد لكفالة الانتعاش الفعال. واستنادا إلى تجربتنا ومركزنا الفريدين، فإن كوريا، باعتبارها البلد المضيف لمؤتمر قمة مجموعة العشرين، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، والبلد المضيف المشارك لمؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في حزيران/يونيه، ستبذل كل ما بوسعها لاسترعاء مزيد من الانتباه إلى الإجراءات المؤاتية للبلدان النامية. وسنظل متيقظين بشأن أهمية مكافحة الحمائية وإدراج المسائل الإنمائية في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة العشرين. كما تتطلع حكومة بلدي إلى التشاور على نحو وثيق مع الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين، من خلال الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة وهاب (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع. ولدى مناقشة هذه المسألة، تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وينعقد اجتماعنا في الوقت الذي ينتعش فيه الاقتصاد العالمي ببطء من تداعيات الأزمة المالية التي وقعت مؤخرا. فقد قطعت هذه الأزمة التقدم الواضح الذي أُحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

ولكي تيسّر البلدان النامية نموها الاقتصادي، فإنها بدأت بإجراء تغييرات في السياسات العامة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والإصلاحات اللازمة التي أوجدت ظروفا ملائمة للأعمال التجارية على الصعيد المحلي. وفي إندونيسيا، شملت جهودنا لإيجاد بيئة مؤاتية تنفيذ التزام جاكارتا، الذي يؤيد مبدأ فعالية المعونة الإنمائية، على النحو المذكور في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

وقد استفادت البلدان النامية أيضا من التخفيف الكبير للديون وإلغائها، ومن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. وعلاوة على ذلك، ضُخَّت في اقتصاداتها الأموال التي أوجدتها الآليات المبتكرة لتمويل التنمية والتحويلات المالية الكبيرة التي يقوم بها المهاجرون. وقد ساعدها النمو السريع للتجارة فيما بين بلدان الجنوب على إحراز التقدم، على الرغم من أنها لم تحقق بعد المكاسب التي ستوفرها نتائج جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية.

وفي عام ٢٠٠٨، انحسر المد، ذلك أن الأزمة المالية أثرت تأثيرا بليغا على الموارد المالية التي يتم حشدها للتنمية. وأدت بمعظم الاقتصادات المتقدمة النمو إلى حالة الانهيار، إذ تسببت في انخفاض الطلب على صادراتها والحد من توافر المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، وحولت محور تركيزها عن تخفيف الديون. وتهربت الشركات

المستثمرة من البلدان النامية، التي سُجل فيها في مرحلة من المراحل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

وبما أن الأزمة المالية نجمت عن الأنشطة غير المنظّمة للأسواق المالية الرئيسية، فقد أصبح تعزيز تنظيم القطاع المالي وزيادة رصده والإشراف عليه أمرا أساسيا. ويجب أن نعمل على كفالة قدر أكبر من الشفافية والنزاهة، والحد من الإفراط في المجازفة في الأسواق المالية.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعزز ونستكمل النظام والهيكل الماليين الدوليين المعنيين بالتعاون الاقتصادي العالمي. والواقع أنه ينبغي أن نكفل وجود وتشغيل المؤسسات والأنظمة والعمليات الفعالة والمسؤولة على جميع المستويات. وسيمكّن نمط العمليات الجديد الأسواق الناشئة الحيوية والاقتصادات النامية من الاضطلاع بدور أكبر في عمليات وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي لتعزيز النظام والهيكل المالي الدولي. وقد أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية إطارا شاملا يؤهل الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها. ومن هذا المنطلق، تتطلع إندونيسيا إلى نتيجة الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالأزمة المالية التابع للجمعية العامة، لكننا نشعر بالقلق على نحو مماثل حيال بطء إحراز التقدم في العمل الجاري في الأمم المتحدة.

وإلى جانب هذه الخطوات، ستقوم حاجة إلى تمويل كافٍ للتنمية بعد انتهاء الأزمة. وتشكل مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بإسناد المسؤولية لصندوق النقد الدولي عن دفع ٧٥٠ بليون دولار في شكل موارد عادية خطوة أولى هامة. كما يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تشجع تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان النامية في مجالات مثل الأمن الغذائي والمرافق الأساسية، مع توسيع نطاق حصولها على الطاقة المتجددة.

وينبغي تشجيع التمويل المبتكر للتنمية، لأنه يكمّل المساعدة الإنمائية الرسمية. فتلك الآليات الجديدة تشمل الآن أشكالا متنوعة مثل الصناديق الاستئمانية العالمية المواضيعية ونظم التوزيع المعنية بالخدمات البيئية العالمية. وقد استفادت إندونيسيا فعلا من آليات التمويل المبتكرة مثل تحويل الدين إلى نفقات صحية، كما ذكر الممثل الدائم لأستراليا، وعمليات مقايضة الدَين بتمويل الاستثمارات المخصصة لحماية الطبيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويجب أن تكون التجارة الدولية حرة وعادلة وقائمة على القواعد، بما يخدم مصالح جميع البلدان. ويجب دعم هذه المبادرات بكفالة حصول البلدان النامية على تمويل التجارة.

ويشكل تغير المناخ أيضا تهديدا للعملية الإنمائية العالمية برمتها. وينبغي مساعدة البلدان النامية فيما يتعلق بتكاليف استراتيجيات التخفيف والتكيف بغية وقف آثار تغير المناخ ومعالجتها. كما يجب علينا أن نستخدم الأزمة الحالية لاتباع نموذج للتنمية الاقتصادية لا يضر بالبيئة.

وفي الختام، يجب على إندونيسيا أن تشدد على أنه يتعين علينا، نحن مجتمع الدول العالمي، أن نواصل التعاون فيما بيننا وتنسيق سياساتنا العامة واستراتيجياتنا إذا أردنا أن نتغلب على مختلف هذه التحديات. ولا أحد يجادل في أن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية. ونحن نعيش تلك الحقيقة الآن، ويجب ألا نفشل في التصدي لذلك التحدي. فالكثير من الأمور على المحك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الأحرف (الجماهيرية العربية الليبية): أشكركم سيدي الرئيس، على تنظيمكم ورعايتكم لهذا المؤتمر الذي نأمل أن يسهم في توفير مزيد من الزخم الدولي لصالح تمويل التنمية. وأود في البداية أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل غينيا الاستوائية، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

لا شك أن مؤتمر تمويل التنمية، الذي عُقد في مونتيري عام ٢٠٠٢، كان علامة بارزة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، حيث جمع بين الجهات المانحة والجهات المتلقية في شراكة عالمية واعدة للتعاون الإنمائي. كما أن إعلان الدوحة أسهم في تعزيز هذه الشراكة وأكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية يعتمد بشكل أساسي على جوهر ومصداقية وحيوية هذه الشراكة ومدى احترام الالتزامات المقطوعة، ومنها القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز التنمية المستدامة.

تواجه البلدان النامية الكثير من الصعوبات في مجال تعبئة الموارد المحلية، وذلك على خلفية الأزمة المالية الحالية وما تسببه من انتكاسة حادة في التدفقات المالية نحو البلدان النامية نتيجة لهبوط أسعار السلع الأساسية، وتقلص تدفقات التحويلات المالية. وقد زادت من حدة هذه الصعوبات في الواقع الأضرار التي لحقت بالدول النامية جراء تهريب الأموال خارج حدودها، وإيداعها في مصارف دول أخرى. وهذا الضرر الجسيم لا يقوض القيم الديمقراطية والاجتماعية فحسب، بل يحرم كثيرا من البلدان النامية والفقيرة أيضا من توظيف تلك الأموال في برامج التنمية. ولذلك، لم يعد مقبولا السماح بوجود ملاذات آمنة توفر الحماية لتهريب أموال الفساد والجريمة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية المبادرة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي التي تهدف إلى إقامة شراكة عالمية تساعد على ضمان عدم وجود أي ملاذ آمن لعائدات الفساد.

إن تعبئة الموارد المحلية في حاجة ماسة إلى المزيد من التمويل وتشجيع الاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز الإصلاحات في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، وزيادة قدرة القطاع العام على توليد الإيرادات، وتحديث التشريعات الضريبية، وتطوير هيكلة المؤسسات المالية وتنويعها، وتفعيل دور المؤسسات الإنمائية الوطنية.

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، ورغم وعود كثير من المانحين، هناك تخوف من أن تؤدي الأزمة المالية الحالية إلى تقلص في تعبئة هذه الموارد. ويلاحظ مع ذلك، وبقلق، استمرار تدفق الموارد المالية من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة، والذي يحد من توظيف البلدان النامية لمواردها الإنمائية. ويبدو واضحا أن التدفقات المالية نحو البلدان النامية، وإن ارتفعت، فإنها تتجه إلى بلدان مصدرة لخامات ومواد أولية، أو لاستثمار في خدمات لا ترقى لمتطلبات وأولويات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن توفير البيئة الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يتطلب مساعدتها على بناء قدراتها البشرية والمؤسسية، وتسهيل وصولها للتكنولوجيا والتدريب عليها، لتعزيز ملاءمة هياكلها الأساسية لأنشطة الاستثمار المتعددة. إن توجّه الاستثمار الأجنبي نحو الصناعات الاستخراجية يجب أن يكون متمشيا مع أولوية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع عدم إغفال التركيز على الاستثمار في قطاعات الإنتاج والصناعات التحويلية، وتحسين مستوى الخدمات الضرورية.

ومن المؤسف أن فرص وفوائد التجارة ليست متاحة للجميع. فكثير من البلدان النامية ظل نصيبها من التجارة الدولية لا يُذكر نظرا لاعتماد بعضها على سلعة واحدة أو عدد من السلع تكون عرضة لتقلبات الأسعار وأزمات الأسواق المالية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة

بسبب استمرار البلدان الغنية في سياسة حماية منتجاتها. ومن الأهمية بمكان تمكين هذه البلدان من تنمية مواردها البشرية، وتنويع قطاعاتها الإنتاجية، وبناء نظم وهياكل أساسية حديثة تكفل لها تحقيق قدرة تنافسية في مجال الإنتاج والتصدير. ونأمل في هذا الإطار أن يتم تجاوز الجمود في جولة الدوحة وأن تستأنف بروح وإرادة جديدة تنطلق من بُعدها الإنمائي المتفق عليه.

وبالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وكما تشير تقارير الأمين العام، فإن مستوياتها ما زالت منخفضة وتشهد تناقصا مستمرا، علاوة على أن الإعفاء من الديون والمساعدات الإنسانية شكّل خلال السنوات الأخيرة ٣٠ في المائة تقريبا من هذه المساعدة. وينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها وتقلل من المشروطية في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالدَين الخارجي، فإنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت في مجال إعفاء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن الحاجة ما زالت تدعو إلى المزيد من التعاون لإيجاد حلول شاملة ومستدامة لمشكلة الدَين الخارجي، الذي يشكّل عقبة أمام البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ومن الأهمية إشراك الدائنين والمدينين في المسؤولية، ومواصلة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدَين الخارجي.

وفي شأن معالجة المشاكل المنظومية، أكدت الأزمة المالية الحالية، التي لم تقف عند حدود وطنية معينة، الحاجة الماسّة للإسراع في البحث وبجدية في سبل إعادة هيكلة البنيان المالي الدولي، بما يستجيب لمعالجة أوجه الضعف، بما في ذلك زيادة تمثيل البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وضمان مشاركتها في صياغة السياسات والقرارات المالية الدولية.

ونؤكد على أهمية تنفيذ الالتزام بالإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (قرار الجمعية العامة A/63/1)، ونذكّر بأن الفريق التوجيهي الذي عيّنه الأمين العام لتقييم احتياجات أفريقيا أوصى بأن القارة تحتاج إلى ٧٢ بليون دولار سنويا لتتمكن من تنفيذ برامجها الإنمائية. وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية الخطط والبرامج الإنمائية التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، وندعو إلى دعم وتشجيع تنفيذ هذه الجهود التي ستسهم حتماً في التكامل الاقتصادي بين بلدان القارة.

وفي هذا الصدد، يلتزم بلدي بالمساهمة في تمويل قطاعات الإنتاج في القارة الأفريقية. ومن هذا المنطلق، قدم الأخ القائد معمر القذافي، مبادرة تستهدف توفير الغذاء واحتواء أزمة الجوع في أفريقيا. وتقوم هذه المبادرة على آلية الاكتفاء الذاتي وتسخير الميكنة والتقنية الحديثة لاستصلاح الأراضي وزراعة مساحات واسعة في عدد من البلدان الأفريقية. كما طرحت مشروع القذافي للطفل والمرأة الذي سيسهم في القضاء على الفقر والجهل والمرض في القارة. ونؤكد على أهمية الإسهام في دعم هذا المشروع حتى يمكن الإسراع في تحقيق أهدافه الطموحة. وتسهم ليبيا أيضا، بالتعاون مع نيجيريا وكوبا، في دعم وتمويل البرنامج المشترك فيما بين بلدان الجنوب للرعاية الصحية، الذي يقدم خدمات صحية للعديد من مواطني الدول الأفريقية. وبادرت أيضا بإنشاء وتمويل المؤسسات المالية لتجمع دول الساحل والصحراء بهدف إقراض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية في بعض الدول الأعضاء في التجمع. وتعمل من جهة أخرى على تشجيع المستثمرين الليبيين لزيادة استثماراتهم الإنتاجية في البلدان الأفريقية.

وأخيرا، نأمل أن يوفر هذا الحوار مزيدا من الزخم الدولي الذي يسهم في دفع جميع الأطراف لتحمُّل مسؤولياتها عن تمويل التنمية حتى ينعم الجميع بالرخاء والسلام والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لنائب الممثل الدائم لفييت نام.

السيد بوي ثي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بينما نجتمع هنا لاستعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، من الحيوي الآن، بالنظر إلى ما تحقق من إنجازات وإن كانت محدودة، أن نحشد المزيد من الجهود الدولية لمواجهة التحديات، لا سيما التحديات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، التي لا نزال نعاني بشدة من آثارها في كل مكان، وأن نكفل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب وضع حشد المزيد من الموارد المحلية والدولية لتعزيز التنمية في بلدان العام النامي على رأس جدول الأعمال الإنمائي للمجتمع الدولي. وتشكّل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي موردَين أساسيين لإحراز التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة تعزيز التنمية في الفترة الممتدة إلى عام ٢٠١٥ وما بعده. وبالتالي، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزامها المتعلق بالتنمية من خلال زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. كما ينبغي تحسين البيئة الاقتصادية وبناء القدرات حتى تتمكن البلدان النامية من اجتذاب وتيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ورؤوس الأموال الخاصة على نحو عام. وهذا الأمر، من جانبه، يمكن أن يساعد البلدان النامية على تطوير تكنولوجيتها، وصناعتها، ومرافقها الأساسية وقدرتها الإنتاجية.

وفي البلدان النامية ذاتها، وعلاوة على الاستراتيجيات الإنمائية، ينبغي وضع أولويات وخطط عمل وطنية تستهدف تحقيق أقصى قدر من المنافع وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي إلى أدنى حد؛ وإنشاء آليات فعالة للمدفوعات والرصد والتقييم وإنفاذها من خلال تعزيز الملكية القطرية، والتشغيل، والتنسيق الوثيق مع المانحين والقطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، يجب على الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إنشاء الآليات الضرورية لدراسة المفاهيم العامة بإمعان وتحديد عملية شاملة ومقيدة زمنيا، بغية تحسين الهياكل الإدارية والاقتصادية والمالية والنقدية العالمية، وتعزيز المساءلة والإنصاف والشفافية.

ويتطلب تعزيز التجارة باعتبارها محركا للتنمية تحسين البيئة الدولية، لا سيما في سياق الانهيار الذي تعرضت له التجارة العالمية مؤخرا. وينبغي مساعدة البلدان النامية، بصورة فعالة، على تجاوز العراقيل في مجالات الوصول إلى الأسواق، وتمويل التجارة، وتحديد الأسعار والتعريفات الجمركية. وهناك حاجة ملحّة لإزالة جميع أشكال الحمائية التجارية والممارسات التي تحول دون التنافس، ولا تخدم مصلحة البلدان النامية. ويجب بناء نظام تجاري متعدد الأطراف ويتسم بقدر أكبر من العدل والإنصاف. وبناء عليه، من الملحّ أكثر من أي وقت مضى أن نختتم جولة الدوحة الإنمائية استنادا إلى المرونة والانخراط البنّاء.

وقد خلّفت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية آثارا بالغة على اقتصاد فييت نام. ففي العام الماضي، لم تتجاوز تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ٢١,٥ بليون دولار، أي بانخفاض بنسبة ٧٠ في المائة من سنة إلى أخرى، ولم تتجاوز الصادرات مبلغ ٥٦,٦ بليون دولار، أي بانخفاض بنسبة ٩,٧ في المائة من عام إلى آخر، ولم تتعد الواردات ٦٨,٨ بليون دولار، أي بانخفاض بلغ ١٤,٧ في المائة من سنة إلى أخرى. وبما أن اقتصاد فييت نام يتسم بقدر كبير من الانفتاح، فقد أدت هذه العوامل إلى نسبة بطالة بلغت ٢,٩ في المائة، أي بازدياد بنسبة ٢,٣٨ في المائة مقارنة مع السنة الماضية. لقد ازدادت الحالة العامة سوءا

نتيجة الكوارث الطبيعية المدمرة المتكررة وانتشار فيروسي أنفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور.

وإزاء هذه الخلفية، تمكّنا من تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة ٥,٣٢ في المائة، وإنتاج قياسي مرتفع لم يسبق له مثيل من الأرز بلغ ٣٨,٩ مليون طن وأدنى مستوى لمؤشر أسعار المستهلكين في ست سنوات ونسبته ٦,٨٨ في المائة. وهبطت نسبة الفقر على الصعيد الوطني إلى ١٢,٣ في المائة من ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

لقد تسنّت هذه الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس بفضل تضافر الجهود. وحاولنا، من جانبنا، بذل أقصى ما في وسعنا لتحسين مناخ الأعمال التجارية والاستثمار في البلد وتعزيز الصادرات ذات الجودة وتوسيع الأسواق المحلية، مع تحسين كفاءة إدارة الدولة؛ وتعزيز الاستثمار في الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا والهياكل الأساسية؛ وكفالة الحماية البيئية، وبالتالي التمكن من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى نظام مالي سليم.

وبنفس القدر من الأهمية، إننا استفدنا من تجربة وخبرة المؤسسات الدولية والبلدان الأخرى في التعامل مع الأزمة، ومن الدعم والمساعدة الماليين للمجتمع الدولي في تحقيق أهدافنا الإنمائية. وفي هذا الصدد، وفي حين نعرب عن التقدير لهذه المساعدات، فإننا نرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية ونعتبر أن هذه فرصة قيّمة لحشد الجهود لإيجاد سبل ووسائل لمعالجة القضايا المشتركة التي تواجهها البلدان النامية في ما يتعلق بتمويل التنمية. وانطلاقا من هذه الروح، نتعهد بالعمل بالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى نحو ختام ناجح لهذا الحوار، وتقديم إسهامات خاصة في التحضير لمؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتيريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيانين اللذين ألقاهما ممثل شيلي باسم مجموعة ريو وممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد أكدنا في مناسبات سابقة هنا في الأمم المتحدة، على الحاجة إلى اتخاذ نهج شامل نحو مسألة تمويل التنمية بغية صون العلاقة المتبادلة بين عناصرها المختلفة. ومن هذا المنطلق، نرحب بالنهج المتبع في هذا الاجتماع لتنظيم عملنا وفقا لمواضيع فصول توافق آراء مونتيري.

إن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تؤثر بلا شك على الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، بما فيها البلدان التي، شأنها شأن بيرو، حققت في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في إدارة جوانب أساسية من جوانب الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من النطاق الدولي للأزمة، نما النشاط الاقتصادي لبيرو بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ ويتوقع تحقيق نمو نسبته ٥ في المائة في عام ٢٠١٠. هذه نتائج سياسات الانضباط المالي وتعزيز الاستثمار والتنمية التي نطبقها. وعلى نحو مماثل، قطعت بيرو خطوات مهمة في السنوات الأخيرة تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما ورد في أحدث تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتؤكد تلك الوثيقة، ضمن أمور أخرى، على أن مستويات الفقر في بيرو انخفضت من ٥٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٨، في حين انخفض الفقر المدقع من ٢٣ في المائة إلى ١٢,٦ في المائة في نفس الفترة. وبذلك، فإن بيرو في طريقها إلى تحقيق هدف تخفيض النسبة المئوية لمن تقلّ مستويات دخلهم عن خط الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وفي مجال التعليم، فإن هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي يكاد يكون قد تحقق، وفي مجال الصحة، تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٦٨ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وهذا يعني أننا حققنا ذلك الهدف قبل الموعد النهائي بثمانية أعوام. وهذه الإنجازات هي نتيجة لتدابير استدامة الإنتاج والتوظيف، وزيادة الإنفاق الاجتماعي وزيادة استثمارات دولة بيرو على الأصعدة الوطنية والإقليمية والبلدية.

غير أن تعبئة الموارد المحلية في كل بلد تحتاج أيضا إلى بيئة اقتصادية دولية سليمة تسهم في تحقيق نتائج إيجابية لهذه السياسات. وفي ذلك السياق، ينبغي أن أبرز أهمية التجارة الدولية باعتبارها معززا للتنمية في البلدان التي، شأنها شأن بلدي، بصدد توسيع وتنويع أسواقها الخارجية.

ولذلك، أشدد مرة أخرى على ضرورة تجنب كل النزعات الحمائية وضرورة المضي قُدما باتجاه الاختتام السريع لجولة الدوحة للتنمية. كما أن التعاون المالي والتقني مهم على الصعيد الدولي للتنمية لتعبئة الموارد لصالح المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تندمج باطراد في سلاسل الإنتاج والتصدير مما يجعلها آلية فعالة لمكافحة الفقر. ومن نفس المنطلق، يجب تعزيز التعاون المالي للبحث والتجديد والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

لقد أفضت الأزمة إلى صعوبات في تعبئة الموارد للمبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ. إن بيرو أحد البلدان الأكثر تعرضا لآثار تغير المناخ، في حين أن مسؤوليتنا عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تقل عن نسبة ٠,٥ في المائة. لقد استتبع اضطرار بلدي لتخصيص موارد للتكيف والتخفيف تخفيضا في قدرتنا على التصدي للاحتياجات الأخرى للسكان، ومن ثم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما فيها مكافحة الفقر.

إن التدهور البيئي المقلق الذي نشهده يجعل من الضروري أن يصبح تكيفنا مع آثار تغير المناخ عنصرا مهماً في عملية اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية.

وهناك تحديات كثيرة متبقية. إن هذا الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية والمداولات التي تجري في هذا المنتدى ستكون بالتأكيد فرصة جيدة للنهوض بعملنا مع الشعور المطلوب بالإلحاح. والاستنتاجات التي سنخلص إليها هنا بالتأكيد ستشكل إسهامات مهمة في الحوار بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيجري لدى افتتاح الدورة القادمة للجمعية العامة هنا في نيويورك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لن نكون مبالغين في التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية واستراتيجيات التنمية الوطنية. لكن القضاء على الفقر وكفالة الأمن الغذائي المستدام وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر وتعزيز التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا في سياق نظام اقتصادي عالمي شامل ومنصف بصورة كاملة وتجد فيه الجهود الوطنية للتنمية دعما واستكمالا من بيئة اقتصادية دولية مواتية وتمكينية.

غير أننا نرى أن الشراكة العالمية تتجاوز مجرد علاقة بين مانح ومتلقي. وفي الواقع، كشفت تجربة السنوات الأخيرة بوضوح عن تعرض البلدان النامية بصورة مفرطة للصدمات الخارجية وضعف النظام الاقتصادي والمالي الدولي. ولذلك لا يمكن تجاوز التحديات التي تواجه البلدان النامية بمجرد تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أو المساعدات الإنسانية ما لم يكن هناك تغيير حقيقي على الصعيد المنهجي

باتجاه إقامة نظام اقتصادي مفتوح وشفاف وغير تمييزي ويستند إلى القواعد. وبصرف النظر عما تفعله البلدان النامية في الداخل، فإنها ستظل دائما معرضة للصدمات الخارجية.

من الواضح أن الالتزام العالمي بإقامة عالم خال من العوز يجب أن يمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٥. إن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما تلك المتعلقة بالفقر والجوع، سيمثل إنجازا هائلا للبشرية. ومع ذلك، ينبغي ألا يترك إنجاز هائل كهذا مجالا للتهاون. ولنتذكر، أنه في أفضل الأحوال، لن يتقلص عدد الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع سوى بمقدار النصف. ولذلك ينبغي أن يظل الالتزام العالمي ثابتا وعزمنا لا يتزعزع.

سمعنا ممن يتعاملون مع الناس على الأرض. وهُم يقولون مرارا وتكرارا إنهم يعرفون على وجه الدقة ما يصلح عمله وما لن يصلح عمله، وما يلزم عمله لتحقيق الأهداف. أبقتنا وفرة الأدلة على الممارسات الجيدة متفائلين إزاء تحقيق الأهداف بحلول المواعيد النهائية المحددة لها. إن الأهداف الإنمائية للألفية ذات أهمية ولا يزال تحقيقها ممكنا عن طريق الالتزام الكافي والموارد الكافية والسياسات المناسبة والجهود الملائمة.

إن الفقر هو حقا العدو الأساسي للتنمية والقضاء عليه هو السبيل لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. لكننا، نشعر بخيبة أمل لملاحظة أنه في ظل عدم وجود نظام اقتصادي دولي عادل وعدم حدوث زيادة كبيرة في المساعدة الدولية، فإن من المرجح للغاية، رغم كل هذا التفاؤل، ألا يحقق المجتمع العالمي هدفه المتمثل في خفض عدد الفقراء بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

تجابه بلدان نامية كثيرة أزمات عالمية متشابكة ومتعددة، إضافة إلى تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية. وفي الحقيقة، كلما تعرضت هذه البلدان للأزمات، كلما زادت معاناتها. وفي حين تبرز هذه الحقيقة مرة أخرى أهمية الدور الحقيقي للدولة في دعم التنمية وأهمية تهيئة بيئة خارجية تمكينية، فإنها تكشف أيضا الحقيقة المرّة التي مفادها أن توافر بيئة تمكينية يبدو بعيد المنال.

ينبغي ألا يندهش أحد لأنه تم جمع ترليوني دولار خلال أسبوعين على جانبي المحيط الأطلسي لإنقاذ الأطراف الفاعلة المالية التي جعلت أخطاؤها الاقتصاد العالمي على شفا الانهيار الكامل. لكن بعد أقل من عام على التعهد في مؤتمر قمة لاكويلا بتقديم ٢٠ بليون دولار لمكافحة الجوع، لم يقدم سوى جزء يسير من هذه الأموال لتحقيق هذا الهدف. ومن المثير للقلق أن عدد الذين يعانون من الجوع يتجاوز الآن بليون شخص. إن كرامة سدس سكان العالم على المحك. وفي الواقع، استمر تناقص إجمالي مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المخصص للزراعة خلال العشرين سنة الماضية من نسبة ١٨ في المائة إلى ٥ في المائة، وأضرت قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي لفترات طويلة بالجهود التي تبذلها بلدان نامية فقيرة كثيرة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

إن التقديرات بأن عدد سكان العالم سيتجاوز ٩ بلايين في عام ٢٠٥٠ وأنه يتعين زيادة الناتج الزراعي بنسبة ٧٠ في المائة منذ الآن وحتى ذلك الحين تزيد أهمية التصدي لهذه التحديات الراسخة عن طريق توفير الحصول بشكل متزايد على التمويل والتكنولوجيا والمعرفة والوصول والدعم الدولي. وإلا، لن يوجد عالم خال من الجوع سوى على الورق.

وفيما يتعلق بمسألة الموارد المبتكرة، نحن ندرك أهميتها ونرى أنه يمكن استخدامها لتكملة احتياجات تمويل التنمية ومكافحة الفقر والجوع. كما نحيط علما بالتقدم المحرز في هذا الصدد حتى الآن. لكننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله في هذا الصدد. ويتعين إلقاء المزيد من الضوء على أن هذه الموارد ينبغي أن تبقى تكميلية وألا تحل محل الموارد

التقليدية لتمويل التنمية. وفي هذه الأثناء، ينبغي ألا يضع جمع هذه التبرعات عبئا إضافيا على بلدان نامية أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد الشوابكة (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام ولرئيس الجمعية العامة على التزامهما القوي بتمويل التنمية من أجل الفقراء في العالم، وهي مسألة يوليها الأردن أولوية خاصة. كما يؤيد وفدي البيان الذي ألقاه ممثل اليمن باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية ركزت الإجراءات حول التحدي الكبير المتعلق بتعزيز التنمية البشرية لصالح الفقراء، الذين يمثلون نصف سكان العالم.

يلتزم الأردن، خلال اليومين القادمين وفي كل المناقشات المتعددة الأطراف في المستقبل، بتبادل الآراء بشأن التقدم المحرز في الوفاء بتعهداتنا. نحن ندرك أن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد إلى الأمام فيما يتعلق بمسألة التنمية وكفالة العمل الفعال. ولا بد أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أضرّت بالبلدان النامية بشدة. وبذلك

> ”دفعت الأزمة بالمسائل المالية الكلية والمخاطر الشاملة التي ينطوي عليها النظام المالي والأخطار القطرية إلى مركز الصدارة“. (E/2010/11، الفقرة ٤٨)

ويشدد الأردن على إلحاح إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، إذ أضرّ تأثير الأزمة بتدفق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وخدمة الدين الخارجي. وقد ساهم توخي الحذر وتنفيذ برامج وسياسات الإصلاح التي اعتمدناها في الأردن في تخفيف أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني وفي تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

تتوقف التنمية المستدامة على فتح فرص الوصول إلى الأسواق والإمدادات والقدرة وإدارة الموارد ونقل التكنولوجيا والتنويع. إن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذها الأردن مؤاتية لتعزيز وصون التنمية المستدامة وتعكس النهج العملي الضروري للدولة كي تصبح شريكا فعالا في اقتصادنا العالمي المترابط والمتسم بالعولمة بشكل متزايد.

لقد حفزت سياسة التجارة الخارجية واندماج الأردن في النظام التجاري العالمي والاقتصاد العالمي النمو وزيادة الفرص. لقد وضعنا تشريعات لتعزيز الاستثمار الأجنبي وتهيئة بيئة استثمارية مؤاتية ومفيدة لجميع المستثمرين من كل أنحاء العالم. وإضافة إلى تمويل المشاريع الصغيرة لمكافحة البطالة والفقر، فإن الأردن ملتزم أيضا بتنفيذ مشاريع جديدة مصممة للتعامل بشكل شامل مع التعليم وصغار المزارعين والتصحر والصحة العامة وإيجاد الوظائف.

وينبغي لنا ألا نخصص الموارد المالية الدولية والمحلية للتنمية فحسب، بل ينبغي أيضا أن ننظر في مصادر مبتكرة لتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وتدابير تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف. ويؤكد الأردن من جديد على ضرورة وفاء البلدان المانحة بتعهداتها تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وللأسف، أعاقت البيئة النقدية والمالية غير المتوازنة وغير المنصفة وغير المأمونة البلدان النامية. وهي تواجه الأعباء الناجمة عن استثمار موارد كبيرة في خدمة الدين، مما يعرقل قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتجارة الدولية هي الآلية الأساسية للقضاء على الفقر، وتمكين أفقر البلدان من

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وعلاوة على ذلك، تحدث الإعانات الزراعية المكثفة أثرا مباشرا على البلدان النامية.

إن النتائج المتفق عليها دوليا لجميع المؤتمرات التي تناولت تمويل التنمية في أفقر البلدان في العالم – من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ الذي عُقد في مونتيري في المكسيك، إلى مؤتمر عام ٢٠٠٩ المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة – قد كرست الحاجة إلى إنشاء آلية فعالة لإقامة الشراكات بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والأمم المتحدة.

وكما ذُكر في توافق آراء مونتيري، يمكن تناول مسألة تمويل التنمية على نحو شامل ضمن أطر متعددة وبموارد متعددة – حكومية وعامة وخاصة ومحلية وخارجية.

ويشيد الأردن بقرار الجمعية العامة المتعلق بالدعوة إلى عقد اجتماع عام رفيع المستوى عند افتتاح دورتها الخامسة والستين، قبل حلول الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخمسة أعوام. وإذ أن ذلك الحدث البالغ الأهمية سيُعقد في وقت يتسم بقدر كبير من انعدام الاستقرار في اقتصاد عالمي أضعفته الأزمة المالية، فإنه سيشكل فرصة لمواصلة تقييم حالة التنفيذ والمهام القادمة، وتحديد العراقيل التي تحول دون إحراز التقدم، ووضع أفكار جديدة ستكفل إحراز التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من بطء التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف، فإن الأردن متفائل بأنها ستظل قابلة للتحقيق إذا نُفذت السياسات العامة السليمة بموارد وافية.

وأخيرا، وبما أن الفقر العالمي منتشر على نطاق واسع للغاية، والمعاناة العالمية شديدة للغاية، فقد قطعنا التزامات أخلاقية واستراتيجية لمعالجة مسألة تمويل التنمية في البلدان الفقيرة والضعيفة في العالم. وفي إطار روح الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية، أعاد الأردن بصورة طموحة تأكيد إصراره على العمل على الصعيد المتعدد الأطراف لكفالة تحقيق هذه الأهداف بصورة فعالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد البرازيل تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل اليمن، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل شيلي، بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية يتيح لنا فرصة لتقييم حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وستثري تقييماتنا التحضيرات للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المقبل. وينبغي أن تراعي هذه التقييمات، أيضا، الحوار الذي اختُتم مؤخرا بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وعُقد في إطار صيغة منقحة. وقد أدت البيانات القيّمة والمناقشات المعمقة التي أجريت خلال ذلك الجزء إلى نقاشات مجدية بشأن الهيكل المالي العالمي، والتعاون الإنمائي، والتحديات التي نواجهها لدى تحقيق العديد من الأهداف التي حددناها لأنفسنا في إطار عمليتي مونتيري والدوحة.

ويشكّل توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية إطارا شاملا لمعالجة العديد من المسائل الهامة التي نواجهها اليوم، في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية وجهودنا المشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة لتعزيز جدول أعمال فعال للتعاون الإنمائي.

ويجب علينا أن نغتنم هذه اللحظة، بعد أن أصبحت الكثير من الحكمة السائدة بشأن التعاون الإنمائي موضوعاً لإعادة النظر بصورة معمقة، ويجب علينا أن نسعى إلى تحقيق توافق جديد في الآراء على سبيل المضي قدما. وسيتطلب

منّا هذا الأمر أن ندمج في مناقشات الأمم المتحدة وإطارها العديد من الأفكار الجديدة والآراء التي أعيد تقييمها، والناجمة عن الاضطراب المالي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ويجب علينا أن نتحلى في مداولاتنا بالحكمة المشتركة الجديدة الناشئة، التي طوت صفحة سياسات التكيف الهيكلي وأعادت استكشاف قيمة حيز السياسات، ليس للاقتصادات المتقدمة النمو بشكل كبير للغاية والأسواق التي تمر بالضائقة فحسب، بل أيضا لأصغر الدول والمجتمعات وأقلها نموا.

ويجب علينا أن نعمل معاً في الأمم المتحدة على التوصل إلى رأي مشترك بشأن التعاون الإنمائي الذي لا يتعثر جراء التصورات الجامدة، مثل جدول أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بفعالية المعونة ووجهة نظرها المتحيزة بشأن التنمية. ونحن بحاجة إلى مفهوم يفسح المجال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، ويستنير بالأهداف المتمثلة في التمكين المحلي، وبناء القدرات، والتنمية الصناعية، وإيجاد فرص العمل. ونحتاج إلى إطار إنمائي يُقاس بالنتائج القابلة للقياس وليس بوضع قائمة مفصلة للمدخلات والسياسات العامة القائمة على تصور مسبق بأن نهج واحد مناسب للجميع.

وللتحضير لمؤتمر متابعة موضوعي ومثمر بشأن تمويل التنمية في عام ٢٠١٣، ينبغي أن ننخرط في تقييم شامل للنظام المالي والاقتصادي الدولي وأن نعمل على إعادة تنشيط إطار الأمم المتحدة التعاوني القائم على توافق الآراء. وينبغي أن نستغرق بعض الوقت في استكشاف سبل ووسائل حشد الموارد المالية للتنمية، بما في ذلك الآليات المبتكرة.

لقد سعى توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة إلى التصدي للتحديات المتعلقة بتمويل التنمية بغية تعزيز نظام اقتصادي شامل ومنصف. والصكّان يسلطان الضوء على هدف القضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، الذي يعتبر الهدف البالغ الأهمية ''الأول'' من الأهداف الإنمائية. ولسوء الطالع، وكما أقر الأمين العام بذلك في تقريره عن الأهداف الإنمائية للألفية، المعنون ''الوفاء بالوعد'' (A/64/665)، فإن عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتعلقة بالشراكة العالمية قد عرقل إحراز التقدم في المجالات التي تمس الحاجة فيها إليه. والأهداف الأخرى في مجالات الصحة والتعليم، وحتى نوع الجنس، لن تتحقق إذا لم يتم تناول الهدف الأساسي المتمثل في القضاء على الفقر والجوع، بإبداء المجتمع الدولي ما يكفي من الالتزامات السياسية والمالية.

وهذا هو جوهر الرسالة التي ما انفك رئيس البرازيل لُولا يحاول إيصالها منذ أن تولى منصبه في عام ٢٠٠٣، عندما وجه نداء دوليا إلى الأمم المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى إلى الانخراط في مكافحة الجوع والفقر. وينبغي أن نعيد التركيز على هذه الخطة البالغة الأهمية.

وهناك حلول تقنية لسد الثغرات المتعلقة بالتنفيذ صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من قصص النجاح التي يوجد العديد منها في البلدان النامية ذاتها. كما يتعين علينا أن نتعلم من السياسات العامة التي فشلت في الماضي، ويرتبط الكثير منها بعدم دراية المؤسسات التي تسيطر عليها البلدان المانحة بالظروف في الميدان وعدم مراعاتها، في كثير من الأحيان، لأولويات واحتياجات البلدان النامية التي تسعى إلى مساعدتها.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا هاما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لا سيما في أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من تسجيل ارتفاع عام في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨، فإن تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشير إلى أن البلدان المنتسبة إلى لجنة المساعدة الإنمائية ستخفض بمقدار ٢١ بليون دولار

حجم ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية بموجب التزاماتها التي قطعتها في مؤتمر قمة غلينيغلز لعام ٢٠١٠. ولا تزال البلدان المتقدمة النمو، باعتبارها مجموعة، بعيدة عن تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتشكل التجارة مصدر قلق رئيسيا. وتلتزم البرازيل تماما بتكليل جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بنتيجة طموحة ومتوازنة، تضع التنمية في صلب اهتمامها وتوفر الوسائل لمساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، على التغلب على الفقر والجوع من خلال التجارة. وقد قلنا ذلك مرارا وتكرارا، ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في تحقيق هذا الهدف. وسيشكل إلغاء إعانات الصادرات الزراعية وقيام البلدان المتقدمة النمو بالحد بدرجة كبيرة من تدابير الدعم المحلية، بالاقتران مع تعزيز إمكانيات الوصول إلى الأسواق، أهم إسهام يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدمه لتعزيز التنمية المستدامة ذاتيا في الأجل الطويل وفي أكثر المناطق ضعفا على الصعيد الاجتماعي في العالم.

إن استمرار تقلب التدفقات الدولية الخاصة إلى البلدان النامية وتوزيعها بصورة غير متوازنة يشكلان تحديات هامة أيضا. ويجب علينا أن نعيد تأكيد التزامنا بوضع نظم شفافة ومناسبة وفعالة، لتفادي التقلب ولتعزيز التدفقات التي يمكن التنبؤ بها. كما نشدد على أهمية مواصلة تخفيض تكلفة التحويلات المالية. ففي بعض البلدان النامية، قد يتطلب الأمر، في نهاية المطاف، فرض الضوابط على رؤوس الأموال لتفادي التعرض بدون مبرر لتقلبات أسعار الصرف والمغالاة في تقييم الأصول.

وينبغي أن تظل الدول الأعضاء متيقّظة للحيلولة دون وقوع أزمة ديون جديدة في العالم النامي. فكما أظهرت الأحداث الأخيرة، حتى البلدان المتقدمة النمو ليست بمنأى عن استفحال الديون. ومن الواضح أننا بحاجة إلى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الديون الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء آلية لتسوية الديون.

ومن الضروري أن نستكشف آليات للتمويل المبتكرة بغية تكملة الأشكال التقليدية للمساعدة الإنمائية. وباعتبار البرازيل راعية لإعلان نيويورك بشأن العمل على مكافحة الجوع والفقر، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٤، وعضوا مؤسساً للمجموعة الرائدة، فإنها تعتقد أن هذه المبادرات يمكن أن تسهم بصورة كبيرة وفعالة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أثبتت أزمتا عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ضرورة العمل على إنشاء نظام مالي دولي أكثر توازنا، يمكن التنبؤ به، ولا يتطلب من البلدان النامية تكديس مستويات مرتفعة من الاحتياطيات الدولية باعتبارها التأمين الرئيسي ضد الصدمات المنهجية التي يتعرض لها الأساس غير المنظّم للاقتصاد العالمي، مع كفالة توفير الموارد اللازمة للتنمية.

وسنكون قد أهدرنا الفرصة لتحقيق التنمية إذا كان الهدف من جهودنا صوب الانتعاش الاقتصادي هو مجرد إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة. ومن الواضح أن النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية تحتاج إلى الإصلاح بغية إقامة نظام يدعم على نحو أكبر الاستقرار والتنمية العالميين وموجّه صوب تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان الفقيرة. ويتطلب ذلك الأمر تعزيز تمثيل البلدان النامية ومشاركتها في هياكل الحوكمة العالمية، ليس في مؤسسات بريتون وودز فحسب، بل هنا أيضا في الأمم المتحدة.

وتؤيد البرازيل تعزيز دور الأمم المتحدة في المناقشات النقدية والمالية والتجارية، وتحسين التفاعل فيما بين هيئاتها الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. وفي الوقت ذاته، شكلت مجموعة العشرين

محفلا مبتكراً للتعاون الدولي بشأن المسائل المالية – وعاملا للتغيير من خلال توسيع نطاق التنسيق المتعلق بالاقتصاد الكلي، يعود بالنفع على المجتمع الدولي قاطبة، وليس على أعضاء المجموعة وحدهم.

ويمكن للجمعية أن تعول على الانخراط الفعال والمشاركة البنّاءة للوفد البرازيلي في مناقشات المتابعة واجتماعات المائدة المستديرة القادمة بشأن تمويل التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة باث كابموس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على عقدهما لهذا الحوار الرفيع المستوى الرابع بشأن تمويل التنمية. وهو يتيح فرصة ممتازة لتناول الحالة الاقتصادية العالمية الحالية وأثرها على تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

تظهر على الحالة الاقتصادية الدولية بوادر الانتعاش، ويرجع الفضل في ذلك، بقدر كبير، إلى التقدم الهام الذي أُحرز في تنفيذ العديد من بلدان العالم للتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية، وإلى إعادة إنشاء الشروط المنظّمة للأسواق المالية الدولية. غير أن المؤسسات الدولية قد شددت شروط منح الائتمان، ومن المحتمل أن تستمر هذه الحالة، مما يتعارض مع الجهود الرامية إلى تحقيق انتعاش اقتصادي قوي، بينما يواجه التقدم المحرز في هذين المجالين تهديدات وانتكاسات كبيرة.

وفيما يتعلق بالتدفقات الخاصة إلى البلدان النامية، كان لتجميد الأسواق جراء الأزمة المالية الدولية تأثير حاد بفعل انخفاض الاستثمار الأجنبي وتدني الائتمانات المقدمة إلى تلك البلدان. والتحويلات المالية التي تلقتها البلدان النامية، مثل المكسيك، تأثرت بصورة بالغة. وإذ ندرك أن هذه موارد خاصة، فإن وفد بلدي يقر بدورها الهام، باعتبارها مصدراً إضافيا لتدفق الموارد المالية إلى بلدان منشأ المهاجرين، وهو يشدد على أهمية إسهام العمال المهاجرين في اقتصادات البلدان المستقبلة.

ويتضمن توافق آراء مونتيري الحد الأدنى من الالتزامات والمبادئ من أجل تهيئة ما يلزم من ظروف داخلية ودولية للحشد الفعال للموارد المالية بغية تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال تلك الالتزامات والمبادئ صالحة في الحالة الراهنة.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن يفي المانحون التقليديون بالتزاماتهم، التي قطعوها طوعا في السنوات الأخيرة، بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن تعزيز تمويل التنمية من خلال إنشاء آليات طوعية مبتكرة تكمّل تدفقات الموارد على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به. وينبغي ألا تتطلب تلك الموارد من المجتمع الدولي أن يتخلى عن التزاماته، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولمواجهة التحديات التي وصفتها، يجب تعزيز فعالية التعاون الإنمائي من خلال تحسين استخدام الموارد البشرية والمالية، وتعزيز أوجه التآزر الإيجابية فيما بين مختلف أشكال التعاون التقني والعلمي والتعليمي والثقافي والتدريبي، بما في ذلك مشاريع التعاون التقليدي الثلاثي وفيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نحرز التقدم بشأن إجراء حوار دولي يمكّننا، بصدق وصراحة، من تنسيق الجهود لكفالة أن تعزز جميع أشكال التعاون بعضها بعضا، وتعود بالنفع على من هُم في أمسّ الحاجة إليها.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم التعاون دعما للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، على

النحو الذي تم الاتفاق عليه في توافق آراء السلفادور بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان أن نعزز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الوقت المناسب.

ويمكن للتجارة، بل ينبغي لها، أن تضطلع بدور أساسي في التغلب على الأزمة وتحقيق رفاه الدول. وبالتالي، تدعو المكسيك بقوة إلى مقاومة التدابير الحمائية والعودة إلى أي شكل من أشكال الحمائية، وإلى تعزيز تمويل التجارة، والاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام آليات الضمان وتحقيق المرونة، وفقا لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ولا بد من إحراز التقدم صوب اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بصورة مرضية. وبناء عليه، يدعو بلدي جميع الأطراف المتفاوضة إلى إبداء الإرادة السياسية لتحقيق ذلك الهدف.

إن المكسيك بلد يؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف، وهو على اقتناع بضرورة التكاتف لتحقيق نظام اقتصادي ومالي دولي عادل وشامل ويشجع التنمية. وبالتالي، فإننا نشارك في مجموعة واسعة من المبادرات على الصعيد الإقليمي وفي مختلف مجموعات البلدان. في مجموعة العشرين، نحن نسعى إلى وضع جدول أعمال مشترك لدفع عملية الإصلاح المطلوبة في النظام المالي والاقتصادي الدولي. ونحن نتفق على أن الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات تمثيلا في العالم، تؤدي دورا مركزيا في هذا الحوار بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وتقدّر المكسيك الجهود المبذولة حتى الآن من البلدان المضيفة لاجتماعات مجموعة العشرين لإطلاع الأعضاء على التقدم المحرز في تلك الاجتماعات. ويكتسي تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات أهمية بالغة لضمان أن تُراعى على النحو الواجب مصالح جميع الدول الأعضاء والتأثير على التنمية فيها.

إن أحد المسائل التي برزت في مناقشة اليوم بشأن تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هي كيفية تمويل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويستدعي تحقيق التحول التكنولوجي الذي يحتاجه العالم للتصدي للتحدي المتمثل في تغير المناخ توفير مزيد من الموارد المالية الكبيرة. وفي هذا السياق، يمثل اتفاق كوبنهاغن خطوة في الاتجاه الصحيح لما يتضمنه من أحكام للالتزامات المالية الفورية وأهداف التمويل الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل، ريثما ينظر في سبل جديدة لتوجيه الموارد. وتتوقع المكسيك أن تتحقق الأهداف العاجلة مما سيبني الثقة اللازمة للمضي قدما في عملية التفاوض التي ستسترشد بها نحو تحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر كانكون.

وكما يعلم الأعضاء، ستستضيف المكسيك المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن في المكسيك سنبذل أقصى جهودنا لبناء توافق في الآراء في جو من الشفافية والشمولية من أجل ضمان نجاح المفاوضات. وتغتنم المكسيك هذه الفرصة لدعوة جميع الوفود الحاضرة إلى تأييد هذه العملية المتعددة الأطراف والعمل معا لإحراز تقدم نحو بلوغ هذا الهدف المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر أن الفلبين تقدر أيّما تقدير رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى الرابع المعني بتمويل التنمية وتشيد به. ويمثل هذا الحدث معلما هاما في التسلسل الزمني لعملية تمويل التنمية، ونأمل أن يُذكر كنقطة تحول اتخذت فيها عملية تمويل التنمية خطوة حاسمة إلى الأمام في مساعدة البلدان النامية على وجه السرعة للتعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة.

ومن الأهمية بمكان أن عقد هذا الحوار جاء سريعا في أعقاب الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إن التفاعلات الهامة جدا في ذلك الاجتماع غير المسبوق الذي امتد ليومين ما زالت ماثلة في أذهاننا.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل اليمن بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وينبغي لجدول أعمالنا خلال فترة الحوار الرفيع المستوى أن يوفر لنا أحدث المعلومات والمناقشة الحفازة بشأن المواضيع المطروحة على الموائد المستديرة الثلاث لأصحاب المصلحة المتعددين والحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن موضوع ”الحوار التفاعلي غير الرسمي: الصلة بين التمويل من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: الطريق نحو الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠“.

ونظرا لضيق الوقت، سأطلعكم الآن بإيجاز على ملاحظات الفلبين بشأن مختلف المسائل التي ستناقش. فيما يتعلق بموضوع المائدة المستديرة ١ ”إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية“، لا يوجد خلاف على أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاح. ومع ذلك، تتركز المسألة الرئيسية على ماهية الجهات الفاعلة والمؤسسات التي ينبغي لها اتخاذ قرارات بشأن السياسات العامة وبدء هذا الإصلاح وتنفيذه ومراقبته.

ونحن جميعا ندرك جيدا أن المناقشات بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي جرت على الأقل خلال فترة السنة ونصف الماضية وعقدت في مختلف المنتديات شملت مجموعات مختلفة من نفس المشاركين – مجموعة البلدان الثمانية ومجموعة العشرين والمحفل الاقتصادي العالمي ومؤسسات بريتون وودز، وبطبيعة الحال، منظومة الأمم المتحدة وأعضائها.

ولا جدال في أننا جميعا أصحاب مصلحة في السعي إلى التعافي من الأزمة. وتؤيد الفلبين إجراء عملية شاملة وشفافة ومفتوحة وتضمن سماع جميع وجهات النظر ومراعاة المصالح إذ نسعى إلى سبل المضي قدما. وفي هذا الصدد، فإن منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها أكبر الهيئات وأهمها، وبطبيعة الحال، أكثرها تمثيلا ومن المفترض أن تكون أكثر الجهات الديمقراطية المشرعة للقوانين، ينبغي ألا تُعطى هذا الدور فحسب، ولكن في الواقع ينبغي أيضا أن تكون في طليعة هذه العملية الشاملة لإصلاح النظام المالي والنقدي المتعدد الأطراف.

ونحن ندرك أن بعض مجموعات البلدان اتخذ زمام المبادرة في مناقشة هذه المسائل، ولكن ينبغي ألا تنسى أبدا أنها ليست سوى أجزاء من هيئة أكبر. وتؤيد الفلبين الدعوات الموجهة إلى تلك المجموعات لدراسة وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة قبل اتخاذ قرار بشأن السياسات العامة التي لها تأثير أو مضاعفات على الصعيد العالمي، وخاصة على البلدان النامية.

أما بخصوص موضوع المائدة المستديرة ٢، ”أثر الأزمة المالية والاقتصادية الحالية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغير ذلك من التدفقات الخاصة، والديون الخارجية والتجارة الدولية“، يتضح مرة أخرى أن كل هذه العوامل قد تأثرت سلبا، ربما باستثناء تحويلات المهاجرين بوصفها تدفقا خاصا وأبدت خسائر ومكاسب تبعا للظروف الوطنية. وتدعو الفلبين إلى الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يستهدف الأعمال المنتجة التي توجد العمالة، بدلا مما يسمى أموال المضاربة وهي في معظمها ذات طابع يتسم بالمضاربة.

وتشارك الفلبين الدعوات إلى اختتام جولة الدوحة لتحقيق الوعد المتمثل في إنشاء نظام عادل ومنصف للتجارة. وفيما يتعلق بالديون الخارجية، تؤكد الفلبين من جديد على موقفها ومفاده أن التخفيف من وطأة الديون ينبغي أن يعود بالفائدة على جميع البلدان النامية المحتاجة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وأن تراعي معايير القدرة على تحمل الديون تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، ما زالت الفلبين تدعو إلى وضع ترتيب لمبادلة الديون بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق باجتماع المائدة المستديرة ٣ بشأن دور التعاون المالي والتقني في مجال التنمية، نأمل أن نسمع المزيد حول أفضل الممارسات والتدابير لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

وختاما، تريد الفلبين التذكير بأهمية تعزيز الاتساق بين سياسات الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية والبيئية والتأكيد على ذلك. ونحن إذ نُسَخِّر عملية تمويل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي ألا ننسى أبدا الصلة الهامة جدا بالتنمية المستدامة. وينبغي ألا يكون السعي لتحقيق التنمية البشرية خطة تقتصر على خيار واحد ويتم بموجبها تحقيق التقدم الاقتصادي على حساب الاستدامة البيئية. ولا بد للآثار الضارة والواسعة الانتشار لتغير المناخ أن تقنعنا بأن اتّباع نمط استهلاك وإنتاج متهور هو تمهيد للطريق نحو الهلاك الذي قد يؤدي إلى زوال الأجيال المقبلة وأمنا الأرض نفسها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية على أن الفلبين ستبذل قصارى جهدها لضمان أن يفي هذا الحوار الرفيع المستوى بوعده بأن يكون حدثا تاريخيا، وألا يكون مجرد معلم آخر يثقل خطى وعد مونتيري وإعلان الدوحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعتبر الاتحاد الروسي حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الآلية الحكومية الدولية المركزية لتنسيق متابعة المؤتمرين الدوليين المعقودين في مونتيري والدوحة. ونرى الحوار باعتباره أحد أهم المنابر للمناقشة السياسية بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتعبئة الموارد المالية للتنمية وأحد الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية والتجارية وفقا لولاية كل منها. نعتقد أن الهدف الرئيسي من الحوار خلال التحضير لمؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية هو توفير قوة الدفع اللازمة والإطار السياسي المناسب للنظر قريبا في جدول أعمال تمويل التنمية في سياق عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية.

ونرى أن هذا الحوار يمثل أيضا فرصة جيدة لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية والمالية في أعقاب الأزمة. ومن الأهمية بمكان إجراء مناقشة مفتوحة وبناءة بشأن هذه المسائل في إطار الجمعية العامة، في ضوء المداولات الجارية في الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى استجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية.

ولن يكون من الممكن التغلب على الآثار السلبية للأزمة أو ضمان نمو اقتصادي مستدام بدون تعاون دولي واسع النطاق على جميع المستويات. ومن الأهمية بمكان تنسيق برامج الاقتصاد الكلي الوطنية وإجراء عملية رصد مختصة وغير منحازة للنظم المالية الوطنية لفرادى البلدان والاقتصاد العالمي ككل.

وأحد الشروط المسبقة الهامة للخروج الناجح من الأزمة هو صياغة قواعد شفافة وفعالة وملزمة، بتوافق الآراء، من أجل تنظيم السياسات المالية وتنفيذها. ويجب أن يضمن

أي نموذج للنمو في مرحلة ما بعد الأزمة تحقيق التنمية العادلة والمستدامة والمتوازنة للاقتصاد العالمي. وهناك حاجة إلى تنسيق ليس السياسات المالية فحسب، وإنما السياسات الاجتماعية أيضا، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الضمان الاجتماعي وكفالة الحصول على التعليم ونوعية التعليم والصحة وتنقل اليد العاملة.

وإذ نسعى لتحقيق هذه الأهداف، لا بد لنا من الاستفادة الكاملة من إمكانات الأمم المتحدة، التي لديها كل الآليات اللازمة للعمل المنتج بشأن جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالأزمة، وذلك بمشاركة جميع الهيئات ذات الصلة. وينبغي أن تستخدم هذه الآليات في المقام الأول لوضع استراتيجية مشتركة ومبادئ توجيهية سياسية بدلا من المناقشات المتخصصة جدا، التي ينبغي أن تجرى في إطار هيئات الخبراء المختصة.

وبينما نضع التدابير المشتركة وننفذها هناك حاجة متزايدة للمنتديات الإقليمية من أجل مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وسيوفر تعزيز التكامل الإقليمي شبكة أمان لنا جميعا في وجه موجات أخرى ممكنة للأزمة.

وتعلّق روسيا أهمية قصوى على تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وبدأ بلدنا عملية إنشاء صندوق مكافحة الأزمات التابع للجماعة الاقتصادية، وهو آلية جديدة للتعاون وتقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة، حيث توفر ١٠ بلايين دولار منها ٧,٥ بلايين دولار أسهم بها الاتحاد الروسي. وستستخدم بعض موارد الصندوق لدعم البلدان المنخفضة الدخل وفقا لمعايير المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجري العمل النشط على قدم وساق بشأن إعداد برنامج المساعدة الإنمائية الروسي على أساس المفاهيم التي أقرها رئيس الاتحاد الروسي. وسيتيح تنفيذ هذا البرنامج، الذي يستهدف في المقام الأول بلدان رابطة الدول المستقلة، المجال لتعزيز كبير للعلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، وسيضمن في نهاية المطاف إحراز التقدم اللازم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن شأن إنشاء نظام مساعدة إنمائية وطني في روسيا تعزيز قدراتنا بوصفنا جهات مانحة وإرساء الأساس اللازم لمشاركة بلدنا مشاركة أكثر جدوى في التمويل الدولي للتعاون الإنمائي. وتحقيقا لتلك الغاية، وعلى الرغم من الصعوبات الحقيقية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، نحن بالفعل نزيد باستمرار الموارد التي نخصصها لدعم البلدان المحتاجة. ووفقا للتقديرات الأولية، بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية الروسية الثنائية والمتعددة الأطراف في عام ٢٠٠٩ حوالي ٨٠٠ مليون دولار، مما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف مما قدّمه بلدنا في عام ٢٠٠٨.

ويتطلب التنفيذ الناجح للتمويل الدولي لجدول الأعمال الدولي لتمويل التنمية لخطة التنمية اتّباع نهج مبتكرة لتعزيز الشراكات بغية تعبئة موارد إضافية. وتؤدي الاقتصادات الناشئة الرئيسية دورا متزايدا في نظام المساعدة الإنمائية الحديث الذي يخضع لاختبار عسير جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وخلافا لبعض الجهات المانحة التقليدية، لم تحافظ هذه البلدان على مستوى المساعدة التي تقدمها إلى البلدان المحتاجة فحسب، وإنما استمرت حتى في تعزيز مساهمتها في جهود التنمية الدولية على الرغم من الأزمة.

إن إيجاد الآليات والطرائق الفعالة للتعاون مع الجهات الفاعلة الجديدة في إطار جدول أعمال ما بعد مونتيري،

وضمان المشاركة الفعالة من الجهات المانحة الجديدة في عملية صنع القرار ووضع نهج جديدة لمساعدة البلدان النامية، أصبح يشكل مهمة ذات أولوية وأحد أهم الشروط المسبقة لزيادة فعالية هيكل المساعدة الإنمائية الدولية.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، استضافت موسكو المؤتمر الدولي الثاني المعني بالشراكات الجديدة في تمويل التنمية العالمية. ويمكن استخدام نتائج المؤتمر واستنتاجاته في النظر في هذه المسائل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ومن جانبنا، نحن مستعدون لمواصلة تعزيز الحوار البناء مع جميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن مسألة فعالية المعونة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

يُعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في منعطف حاسم اليوم، حيث يمثل عام ٢٠١٠ عاما هاما في خطة الأمم المتحدة للتنمية. ولم يبق أمامنا سوى خمس سنوات على الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه، ما زال العالم النامي، ولا سيما أقل البلدان نموا، يتأثر بقوة بتداعيات الأزمات المتعددة. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى السنوات العشر الماضية، من الواضح أن التقدم كان متفاوتا فيما بين الأهداف وداخل البلدان نفسها.

إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام سيوفر لنا الفرصة لاستعراض شامل لعملية الأهداف الإنمائية للألفية، وسيكون فرصة مناسبة لتسريع وتعزيز الجهود والإجراءات العملية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وأسفر توافق آراء مونتيري عن اتفاق جديد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من خلال التشديد على المسؤوليات المشتركة والشراكة العالمية في الجهود الإنمائية الدولية. ويجب المحافظة على روح الشراكة العالمية هذه التي تتشاطرها البلدان النامية والبلدان المانحة والشركاء الآخرين من البلدان النامية وتحويلها إلى تضافر في الجهود من أجل تسريع التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ ننقل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، إلى الطريق نحو التنمية والنمو المستدامين مع الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر، يتعين علينا التركيز في المقام الأول على تنمية قدراتها الإنتاجية وتنويع قاعدة صادراتها وفرصها في السوق وتعزيز قدراتها في مجال تجارة الخدمات.

ونظرا لأهمية التجارة كمحرك للنمو، سيعزز إحياء مفاوضات جولة الدوحة، وما يليه من استكمالها الناجح، تعزيز اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. إن مبادرات مثل مبادرة الإطار المتكامل المحسن لأقل البلدان نموا والمعونة لصالح التجارة يمكن أن تسهم في الحد من القيود التي تعوق قدرات العرض، بما في ذلك ضعف البنية التحتية المتصلة بالتجارة.

وبالإضافة إلى تعزيز القدرات التجارية للبلدان النامية، تكتسي زيادة المعونة الإنمائية وتحسين نوعيتها، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، أهمية بالغة أيضا. وتؤيد تركيا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وأيدت السياسات الرامية إلى تحقيق الالتزامات الواردة في خطة عمل أكرا.

إن المعونة التي يمكن التنبؤ بها والمستهدفة بصورة أفضل وتستجيب لاحتياجات البلدان النامية وتتصدى للتحديات الخاصة بها أمر ضروري. ومن الأهمية بمكان حشد المعونة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية وزيادة

القدرات الإنتاجية في التغلب على نقاط الضعف الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية.

ونعتقد أنه ينبغي أن توجه المساعدات الإنمائية نحو الأنشطة المولدة للعمالة لتعزيز استدامة سبل كسب العيش. وتستحق تعبئة الأموال لتمويل أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اهتماما خاصا في ذلك الصدد. وفي ضوء أهمية التحويلات المالية للبلدان النامية، من الضروري وضع مزيد من تدابير الدعم الدولي لتوجيه هذه الأموال نحو مشاريع الاستثمار المنتجة.

ولا نبالغ مهما أكّدنا على دور الاستثمارات المباشرة الأجنبية في تمويل مشروعات البنية التحتية التي تعتبر ضرورية لتحقيق النمو الطويل الأجل وجهود التنمية. ولذلك، نحن بحاجة إلى العمل على إيجاد السبل والوسائل لتعزيز قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمارات المتعددة الجنسيات لزيادة دفع عملية التنمية على المستوى الوطني.

تمثل الملكية الوطنية لبرامج التنمية عنصرا بالغ الأهمية لتحقيق النجاح في ذلك الصدد. وفي الواقع، ومن تجربتنا كدولة مانحة ناشئة، يمكننا أن نقول إن النهج القائم على الطلب ما برح ناجحا وخاصة في جهودنا الرامية إلى تقديم المساعدة الإنمائية. إن مساهمات منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا ضرورة مكملة لجميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية.

في إطار الشراكة العالمية، نعتقد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب استراتيجية هامة في التصدي لتحديات التنمية عبر الوطنية. ويعزز هذا النوع من التعاون الاقتصادات الضعيفة، ليس بتعبئة المساعدة المالية فحسب، وإنما بزيادة قدراتها على أرض الواقع أيضا من خلال التعاون الاقتصادي والفني الواسع النطاق على أساس الطلب وتبادل الخبرات. ويكمّل التعاون الثلاثي تلك العملية الحيوية.

وتبين تجربتنا حتى الآن أن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق، في الواقع، باتّباع السياسات السليمة والتنفيذ الفعال. وأنا واثق بأن مداولاتنا خلال هذا الحوار الرفيع المستوى ستيسّر الأعمال التحضيرية في الأشهر المقبلة للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وستعزز الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق تلك الأهداف في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا اليمن وشيلي، ولكننا نود أن نضيف بعض الأفكار من منظور وطني لكي نتطرق إلى مسألة نادرا ما ذكرت في هذين البيانين. وتتعلق هذه الأفكار – أو ربما من المستصوب أكثر تسميتها شواغل – بنطاق العملية التي نشارك فيها ومضمونها.

ونعرب عن هذه الشواغل لأننا نعتقد أننا لا نغتنم تماما الفرص التي توفرها لنا آليتان من آليات المتابعة التي حددها توافق آراء مونتيري في الفقرة ٦٩ (A/CONF.198/11، المرفق). وأنا أشير إلى الأدوار المسندة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ”المثابرة على العمل“. وعملا بذلك الحكم، التقى بعضنا في الأسبوع الماضي في إطار الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واليوم نجتمع في إطار هذا الحوار الرفيع المستوى الرابع.

ولكي نتكلم بصراحة، نرى أن قلقنا يتمثل في أن أيّا من تلك الاجتماعات لم يف بوعده تماما. ولإثبات دواعي قلقنا، أود أن أذكر بأن مؤتمر مونتيري الذي ترد أهم نتائجه في توافق آراء مونتيري وكرر تأكيدها إعلان الدوحة

بشأن تمويل التنمية يشكل أحد أكبر إنجازات الأمم المتحدة في مجال التنمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، شكّل توافق آراء مونتيري تقدما نظريا بإعطاء مزيد من الوضوح والموضوعية للشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وكان للمؤتمر أثر ملموس إذ شكّل نقطة تحول في حجم وشكل التعاون الدولي في مجال التنمية. واحتلت الأمم المتحدة مكانة – متواضعة ولكنها مع ذلك مكانة – في عالم المال بالربط بين التدفقات المالية والتنمية. وفي ذلك الصدد، وضعت أيضا الأسس اللازمة للتنسيق والتعاون المثمر بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، كل في مجال مسؤوليته. وبالإضافة إلى ذلك، تم بناء الجسور لتقريب مواقف وزارات الخارجية من مواقف وزارات المالية والتجارة في كل دولة من دولنا الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، تمكنت الأمم المتحدة في مؤتمري مونتيري والدوحة من إظهار مزاياها النسبية وهي: قدرتها على الانعقاد، والشرعية المستمدة من طابعها العالمي والشامل للجميع، والتزامها بالتنمية باعتبارها أحد الأركان الكبيرة لميثاق الأمم المتحدة، من جملة مزايا أخرى. كما تمكنت المنظمة من التأثير على الوعي العام. وهكذا، أدرجت مؤسسات بريتون وودز نفسها الأهداف الإنمائية للألفية في قاموس حياتها اليومية.

وعلى الرغم من كل ذلك – وهذه هي النقطة الرئيسية لدينا – نعتقد أننا لا نستفيد بما فيه الكفاية من الإنجازات الكبيرة لمونتيري والدوحة، ولا نستغل تماما آليات متابعتهما. وعلى الرغم من اجتماع الأسبوع الماضي بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلي المنظمات الحكومية الدولية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وفّر مناقشة مفيدة ومثيرة للاهتمام، فإننا نعتقد أنه كان من الممكن الاستفادة بشكل أفضل من الفرصة لتوضيح دور كل منظمة من منظماتنا بإعطاء زخم أكبر للمبادئ التوجيهية التي انبثقت عن مؤتمري مونتيري والدوحة.

هذه المسألة ليست جديدة. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لتعزيز تلك الاجتماعات، لدينا شعور بأن مستوى التمثيل ونوعية المناقشة ما فتئت تتدهور تدريجيا منذ عام ٢٠٠٢ حتى الآن، وأن الظروف الجديدة التي نشأت منذ الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ لم تؤد سوى إلى ازدياد الحالة سوءا عن طريق حجب وجهة النظر الاقتصادية الدولية ودور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتمويل.

وبالتالي، حاولنا التغلب على تلك الأزمة بعقد مؤتمر بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية في حزيران/يونيه الماضي – مع إحراز نتائج إيجابية عموما. ومع ذلك يمكن القول إننا بعقد ذلك المؤتمر أعطينا عملية تمويل التنمية اتجاها جديدا أو على الأقل اتجاها إضافيا.

إن مدة الخمس دقائق المحددة لبياناتنا لا تمكّنني من الخوض في مزيد من التفاصيل عن أسباب ما ننظر إليه على أنه اضمحلال في دورنا، كما يجب أن اعترف بأنه ليس لدينا اقتراحات مكتملة نقدمها بشأن هذه المسألة، على الرغم من أنه لدينا بعض الأفكار المحددة. ومع ذلك، نعتقد أن من الضروري أن ندرس هذه المسألة بتعمق ونسأل أنفسنا إذا كنا راضين عن هاتين الممارستين الدوريتين – إحداهما سنوية، والأخرى تُعقد مرة كل سنتين. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب أيضا أن نسأل أنفسنا عما يجب علينا القيام به لضمان أن تكون اجتماعاتنا أحداثا مجدية ومفيدة. وإلا، فإننا نخاطر بتحولها إلى مجرد طقوس، متنازلين عن المساحة التي نشغلها والتي يمكن، بل ينبغي للأمم المتحدة استخدامها كأماكن للأحداث الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.